

قَصَّة رَادَى النِّيلِ

بَيَانَات

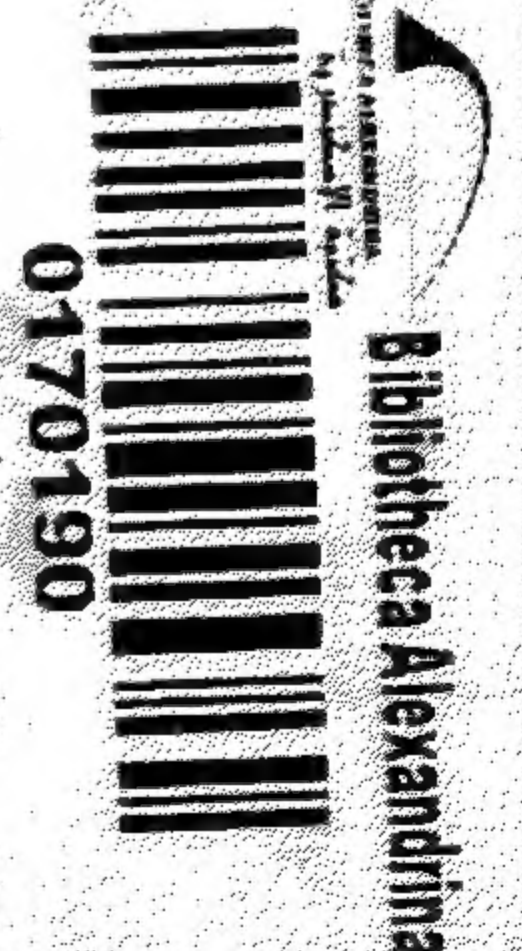
حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشي باشا

رئيس مجلس الوزراء

ورئيس وفد مصر

أمام مجلس الأمن

أغسطس ١٩٤٧



اهداءات ٢٠٠٩

مكتبة

ا.د عبد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

قَضِيَّةُ وَادِي النِّيلِ

بَيَّانَاتُ

حَضْرَةُ صَاحِبِ الدَّوْلَةِ مُحَمَّدٍ دَفْتِمِي النَّفَرَاتِي بِإِشْرَافِ

رَئِيسِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ

وَرَئِيسِ وَفْدِ مِصْرَ

أَمَامِ مَجْلِسِ الْأُمَمِ

أَغْصَاطُ ١٩٤٧

عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن

جناب السكرتير العام

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب
الاجتماعية . وأن وجود قوات أجنبية في أراضى دولة من أعضاء الأمم
المتحدة في زمن السلم بغير رضاها رضاء حرا يعدامتها لكرامتها وحائلا
يحول دون تقدمها الطبيعي ، كما أنه خرق للبدا الأساسى — مبدأ المساواة
في السيادة — وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه وقرار
الجمعية العامة الصادر بالاجماع في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

أن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر في سنة ١٨٨٢ واحتلالها
للجزء الجنوبي من وادى النيل أى السودان تبعا لذلك ، قد مكن
حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها
معهما في إدارة السوان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت
حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان
عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين
المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم واثارة
حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها . وقد سعت حكومة المملكة
المتحدة بهذه السياسة ، وما زالت تسعى ، الى فعم وحدة وادى النيل
على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانهم
المشتركة .

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمض
في هذه السياسة العدائية ، كلاهما ، تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة

(د)

ووحدها ، فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر .

ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سمعت الحكومة المصرية فى حسن نية الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة . وإذا أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الأمن تطبيقا للمادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق طالبة :

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) انتهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

والحكومة المصرية إذ تطلب اليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب اليها ذلك وفقا للمادة ٣٢

وأتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامى .

محمود فهمى النقراشى

رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية المملكة المصرية

للقاهرة فى ٨ يولى سنة ١٩٤٧

جناب مستر تريچف لى

السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة

ليك سكسس ، نيويورك

خطاب

مفكرة صائب الدولة محمود فهمي التراسي باشا
رئيس مجلس وزراء مصر امام مجلس الأمن
في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

مفكرة مساء ب. الدولة محمود فهمى التراسى باشا

رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

جناب الرئيس

إن الحكومة المصرية لتحدها الثقة كل الثقة إذ تتقدم إلى هذه الساحة تطلب معونة مجلس الأمن في تسوية النزاع القائم بينها وبين حكومة المملكة المتحدة .

ونحن انما سلكنا هذا السبيل بدافع من الإيمان الصادق بمبادئ العدل والإنصاف التي تتجلى في ميثاق الأمم المتحدة مستندينا إلى ما للدول الصغيرة من الحق في أن تختصم إليكم على أساس المساواة التامة دولة من الدول العظمى .

طبيعة النزاع :

على أن النزاع المعروض عليكم يتناول مصالح للدولتين غير متكافئة .
فبينما هو بالنسبة لمصر يمتد إلى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة إذا
هو بالنسبة لبريطانيا العظمى لا يعدو أن يتعلق بمسائل عارضة لامبراطورية
مترامية أطرافها .

وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن استمرار احتلال بريطانيا لأراضيها
وما تفرع عنه من التدخل فيما هو من صميم شئوننا الداخلية ليس مثارا

للتخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب بل هو إلى ذلك ينخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال هى فى ذاتها من مهددات السلم .

استمرار الاحتلال مدعاة إلى الاضطراب :

ثم إن هذا النزاع لا يتحصر آثاره فى حدود النطاق المحلى ، فهو نزاع يقوم فى وقت الحالة فى الشرق الأوسط توجب فيه اتخاذ كل التدابير الممكنة لإقامة سلم دائم على دعائم ثابتة ، ولا شك أن ما يسود العلاقات بين مصر والمملكة المتحدة من توتر وما قد ينجم عنه من تعقيبات تتجاوز حدود أراضينا لما يجعل الخطر على السلم والأمن فى هذا الركن من العالم قريب الاحتمال . فالنزاع المعروض عليكم لا شك من أجل ذلك فى أنه نزاع "من شأن استمراره أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى" .

مساعى مصر لحل النزاع :

ونحن لم ندخر جهدا فى سبيل تسوية هذا النزاع قبل أن نلجأ الى مجلس الأمن . لقد وقفت مصر الى جانب بريطانيا منذ اليوم الأول لإعلان الحرب حتى عقد لواء النصر للديمقراطية على الفاشية والنازية وقدمت لنصرة الحلفاء كل ما وسعها من معونة صادرة فى ذلك عن المثل الديمقراطية السامية التى أكدها ميثاق الأطلسى متعلقة بتلك الآمال الكبار التى جاء يبشر بها ذلك الميثاق . فلما وضعت الحرب أوزارها كانت مصر تترقب فى ثقة المبادرة الى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة . لذلك حاولت تسوية المسائل المختلف عليها بينها وبين المملكة المتحدة فى محادثات ودية وسلكت هذا السبيل لا عن محض تعلق منها بمثلها العليا التقليدية بوصفها أمة محبة للسلم بل نزولا منها كذلك على أحكام الميثاق الذى ارتبطت به .

وبينا كان الشعور العام فى مصر قد أوشك أن ينفجر والأمة جميعا قد هبت تطالب بجلاء القوات الأجنبية عن أراضينا جلاء تاما غير معلق على شرط عمدت الحكومة المصرية الى الاتصال بحكومة المملكة المتحدة تطلب

اليها الدخول في مفاوضات بقصد توجيه العلاقات المصرية البريطانية
توجيها جديدا على ضوء المبادئ الجديدة التي أقامها ميثاق الأمم المتحدة .

ففى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ على أثر العمل بالميثاق أرسلت الحكومة
التي كنت أشرف برئاستها الى حكومة المملكة المتحدة مذكرة أوضحت فيها
أن المعاهدة الانجليزية المصرية لسنة ١٩٣٦ قد أبرمت فى ظروف دولية
لم يعد لها وجود وأن مصر قد قبلت أن توقع هذا الاتفاق تحت ضغط
الحوادث مقدرة أن أحكام المعاهدة وقد وضعت لمواجهة ظروف بعينها
إنما هى أحكام موقوتة بطبيعتها ، وبينت أنه لما كانت هذه الظروف
قد زالت فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ ينبغي اعتبارها قد استنفدت أغراضها .

وعند ما بدأت المفاوضات بعد ذلك عمدت الحكومة البريطانية —
منذ المراحل الأولى لهذه المفاوضات — إلى التمسك ببقاء القواعد العسكرية
فى مصر على صورة أو أخرى ورفض الجانب المصرى هذه الطلبات ليس
فقط لما تنطوى عليه من انتقاص لسيادة مصر واستقلالها ، بل كذلك
لمجافاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الدفاع الجماعى .

الوعد بالجللاء :

وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أصدر الوفد البريطانى تصريحاً رسمياً يوم
باستعداد بريطانيا الى إجلاء قواتها عن مصر وهذا نصه :

” إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة
هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما
مصالح مشتركة ، وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود
وحسن النية ، وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة لإجلاء جميع قواتها
البحرية والبرية والجوية عن الأراضى المصرية والمفاوضة لتحديد مراحل
هذا الجلاء وموعد إتمامه والتدابير التي ستأخذها الحكومة المصرية لتحقيق
تبادل المعونة فى زمن الحرب أو فى حالة التهديد الوشيك بها طبقا
للتحالف “ .

وبدلا من أن ينبئ هذا التصريح عن نية خالصة في الجلاء إذا به لا يجعله مطلقا بل معلقا على شرط فهو لم يرد به إلا أن يكون مرحلة من مراحل المساومة .

وعد مقرون بشرط معاهدة عسكرية :

ولم تلبث نية البريطانيين أن تجلت لا يتطرق الشك إليها عند ما تقدموا في ٣١ مايو سنة ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرفق بها مشروع لمعاهدة عسكرية تضمن جماع الأحكام العسكرية الثقيلة المردولة التي فرضتها علينا معاهدة سنة ١٩٣٦

مشروع صدقي — ييفن :

وتوالى بعد ذلك المقترحات من الجانبين ولكن الطرف البريطاني أصر خلال المفاوضات على التثبيت بموقفه لا يحميد عنه إلا في الظاهر . وانهى الأمر بأن سافر صدقي باشا رئيس الوزراء وقتئذ ، يصحبه وزير الخارجية إلى لندن ليتصلا بالمسترييفن اتصالا شخصيا في محاولة أخيرة للوصول إلى تسوية ودية فأعدت المشروعات الأولية التي عرفت فيما بعد باسم (مشروع صدقي — ييفن) ووقعها ممثلو الجانبين بالحروف الأولى من أسمائهم على أساس شخصي بحث . وهذه المشروعات لا ترتبط بها أى من الحكومتين ، ولكن ما عاد رئيس الوزراء إلى مصر حتى وضع مما نشر في القاهرة ولندن على السواء ، من التعليق على ما وصل إليه المتفاوضون ، مبلغ التعارض بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية وعلى الأخص في مسألة السودان .

ذلك أن بريطانيا العظمى كانت قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تفرض على مصر ثمنا لاقتضاء حقها الطبيعي في الجلاء — تحالفا مبهما وضمانا لاستمرار ذلك النظام الإدارى للسودان الذى أقيم في سنة ١٨٩٩ واستطاعت بريطانيا تحت ستاره أن تنفرد بالسلطان فيه مهددة لحقوق مصر الثابتة .

وسلم المستر بيغن بعد لأى بما رأى المفاوضون المصريون ألا غنى عن التسليم به لعقد أية معاهدة فاعترف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، على أنه ما لبث أن وضح أن هذا الاعتراف لا يصح الأخذ بظاهره فإن إصرار حكومة المملكة المتحدة على أن يمنع السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر فى المستقبل معناه أن يكون مصير هذه الوحدة رهنا بمشيئة الحكومة البريطانية تقرر حتام تدوم ومتى تنقسم وفى أى ظروف يكون هذا الانفصام. هذا مع أن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة داخلية بين مصر والسودانيين .

وفى الوقت ذاته عمد الموظفون البريطانيون إلى إثارة البغضاء بين السودانيون والمصريين . وكان مسلك هؤلاء الموظفين فى الوقت الذى تتفاوض فيه الحكومتان فى إبرام معاهدة أساسها تبادل الصداقة وحسن النية ، ينبئ عن نوايا تجافى روح المودة . وانتهى هذا المسلك بهدم الثقة التى لاغنى عنها لعقد أية معاهدة وكان هذا الموقف العدائى عقبة أخرى كأداء فى سبيل نجاح المفاوضات .

إصرار بريطانيا وعنادها :

يا جناب الرئيس

لقد قضينا عاما كاملا نتلمس السبل إلى تسوية سلمية ودية فلم ندع طريقا ممكنا للاتفاق لم نسلكه أو بابا لم نطرقه . وكنا نصطدم دائما بإصرار بريطانيا وعنادها فلم نتقدم إلى الأمام خطوة واحدة . فإذا كانت تستطيع مصر أن تفعل حيل ذلك ؟ . ما كان لنا أن نقنع بأن نرتد إلى عهد جديد من التبرم والشكوى أو أن نسكن إلى الأيام تجرى بنا من سيئ إلى أسوأ . ما كان لنا أن نتغاضى عن شعور مواطنينا أو أن نتجاهل الأخطار التى ينطوى عليها استمرار وجود قوات أجنبية فى أراضينا وما يستتبعه من تدخل فى شؤوننا .

ماذا نطلب من مجلس الأمن ؟

ولكننا حرصنا مع ذلك على أن نتجنب إضافة عامل جديد إلى عوامل الاضطراب القائمة فعلا في الشرق الأوسط ، فلم يدر بخلدنا أن ننتزع حقنا بأيدينا ، بل عمدت الحكومة المصرية بعد أن خاب رجائها في الوصول إلى تسوية سلمية إلى رفع الأمر إلى مجلس الأمن تنفيذا لما التزمت به من أحكام الميثاق . وهذا القرار من جانبها استقبله الرأي العام بالحماس والترحيب وأيده البرلمان تأييدا قويا . ذلكم مبلغ الثقة التي يترقب بها الشعب المصرى معونتك .

إننا لنصارحكم يا جناب الرئيس بأننا إنما جئنا نتحدى مزاعم التوسع الاستعماري التي عهدتها القرن التاسع عشر . ونطلب إلى مجلس الأمن أن يؤكد أن العالم قد تقدم في القرن العشرين .

نطلب اليكم أن تقررُوا إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادي النيل ، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضي المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط .

ونطلب اليكم كذلك أن تقررُوا إنهاء النظام الإداري الذي يستمسك به البريطانيون في السودان منذ سنة ١٨٩٩ وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانه .

إن مطالبتنا بإجلاء القوات البريطانية قد تثير التساؤل عن كيفية استقرار هذه القوات في مصر . وقد يكون من المناسب من أجل ذلك أن أسرد في إيجاز شيئا من التاريخ .

الاحتلال البريطاني :

إن الاحتلال البريطاني لم يبدأ بالأس بل هو يعود إلى خمس وستين عاما ، إلى عام ١٨٨٢ ، وهو لم يكن إذ ذاك إلا خطوة في طريق التوسع الاستعماري المبيت من قديم الزمان .

فلقد كانت حملة بونابرت هي التي نبهت بريطانيا الى أهمية موقع مصر الجغرافي وحفزتها على رسم الخطط للسيطرة على وادى النيل فاتجهت من ذلك التاريخ سياسة مقتضاها أن تحول دون قيام أية حكومة قوية على ضفافه .

ففى صدر القرن التاسع عشر أصبحت مصر أعظم دولة فى شرق البحر الأبيض المتوسط بفضل محمد على الكبير رأس الأسرة المالكة المصرية الذى أقام دعائم ثابتة لاستقلال البلاد ، ولولا أن وقفت بريطانيا فى سبيله لحقق أغراضه كلها . وقفت فى سبيله متظاهرة بالحرص على حماية الإمبراطورية العثمانية وألبت الدول الأوروبية على استقلال مصر .

ولما تم حفر قناة السويس على الرغم من معارضة بريطانيا تحولت السياسة البريطانية ترمى فى النهاية الى بسط كامل الرقابة والسلطان على مصر . فلما ساءت حال الخديوى المالية بعد ذلك اضطلعت بريطانيا بمهمة ما أسماها هي حماية مصالح حاملي السندات من الأجانب دون اعتبار لرفاهية الشعب المصرى وأمانه .

الاحتلال نحرى للقانون الدولى والمعاهدات :

وفى سنة ١٨٨٢ تعالت بريطانيا بما أقدمت عليه مصر من تعزيز استحكاماتها الساحلية فحرب الأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية . وهكذا بدأ احتلال بريطانيا لمصر بالقوة والبطش .

لم يكن لهذا الاحتلال ظل من الشرعية بل جاء اخلايا وانحيا بأحكام القانون الدولى العام ونحرقا صارخا لمعاهدة لندن لسنة ١٨٤٠ وما تلاها من اتفاقات دولية أقرت فيها الدول وضع مصر السياسى وكفلت سلامة أراضيها . ولكن الاحتلال ظل مع ذلك مصدرا لما تلاه من أحداث ، واليه ترجع أصول التراع الحالى .

وما فتئ البريطانيون يزعمون بطبيعة الحال أن وجود جنودهم ليس إلا إجراء موقوتا ، بل إن سياسة بريطانيا المستولين كانوا يعلنون رسميا المرة بعد المرة أن الاحتلال لن يكون على سبيل الدوام ، وأنه سيتهى فى أقرب فرصة ممكنة ، وأنه لم يقصد به إلا مواجهة ضرورات أدبية عاجلة .

وإنى لأسوق اليكم مثالا واحدا لهذه التصريحات ما أفضى به مستر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا إلى مجلس العموم فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ من حديث قال :

” انى لأستطيع أن أذهب الى حد اجابة حضرة العضو المحترم على سؤاله عما إذا كنا نعزم احتلال مصر احتلالا غير موقت . فأقول إنه ليس من شك فى أنه مهما يكن من أمر فإن هذا لن يكون لما فيه من مخالفة لجميع مبادئ حكومة صاحبة الجلالة وسياستها وتعهداتها لأوربا ولوجهة نظر أوربا ذاتها فى هذا الشأن “ .

ومع ذلك يا جناب الرئيس فقد انقضى خمس وستون عاما . خمس وستون عاما كاملا ولما تزل القوات البريطانية تقيم فى أرض مصر .

وما تتوالى الأحداث أو تتطور الظروف فى مصر أو فى أوربا إلا ويركن البريطانيون إلى تصيد المعاذير لتعديل استمرار احتلالهم وتدخلهم .

أما قصة ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ فأساة يعرفها العالم أجمع . فقد عاملت بريطانيا مصر كما يعامل البلد المغزو . وكان ضياع الاستقلال فى حد ذاته محنة قاسية ابتلى بها المصريون على أن الاحتلال أتى فى أعقابها بنتيجة أخرى ذات مغزى ، ذلك أنه أدى بمصر — على الرغم من إرادة شعبها — إلى الدخول فى مضمار المنافسة بين الدول الأوروبية فى سياسة القوة ، دخلته لا عاملا مستقلا بل ضحية لأطماع دول انساق وراء أحلام التوسع الاستعمارى .

إعلان الحماية :

ولما قامت الحرب في سنة ١٩١٤ رفعت بريطانيا تقاها وأعلنت على مصر حمايتها . وأقدمت على ذلك دون مشاورة المصريين ولكن علمتهم بإعادة النظر في وضعهم الدولي عند انتهاء الحرب . ثم انتهت الحرب ومضت سنة ١٩١٨ دون أن تحرك بريطانيا ساكنا بل قاومت محاولة مصر أن تسمع صوتها في مؤتمرات الصلح وعمدت إلى اعتقال زعمائها ونفيهم إلى مالطة وإلى جزر ميشيل .

اعلان الاستقلال بتحفظات :

ولم تر بريطانيا الشمس في وضع النهار إلا تحت ضغط الثورة الوطنية في مصر فأصدرت في سنة ١٩٢٢ تصريحاً من جانب واحد أعلنت فيه إلغاء الحماية واستقلال مصر . على أن هذا الاستقلال المدعى به اقترن في هذا التصريح بتحفظات أربعة لم تدع للمصريين مجالاً للاغتباط به فان هذه التحفظات كانت خاصة :

(١) بسلامة المواصلات الأبراطورية البريطانية في مصر .

(٢) بالدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أجنبي أو أي تدخل مباشر أو غير مباشر .

(٣) بحماية مصالح الأجانب في مصر وحماية الأقليات .

(٤) بالسودان .

وبذلك أمكن للتوسع البريطاني أن يمضي في طريقه للاحتلال أن يستمر .

تاريخ المفاوضات المتعاقبة :

لن أطيل عليكم في ذكر الوسائل الملتوية التي بلّات إليها الحكومة البريطانية كي تبقينا في موقف المترقب طيلة ربع القرن الماضي ونحن على أحر من الجمر ولا في استعراض الساعات التي مرت بالمصريين تتحطم فيها آمالهم على صخرة اعتداد بريطانيا بقوتها وبأسها ، من مفاوضات زغلول — ملتر في سنة ١٩٢٠ إلى مفاوضات عدلي — كرزون في سنة ١٩٢١ إلى محادثات زغلول — ماكدونلد في سنة ١٩٢٤ إلى محادثات ثروت — تشمبرلين في سنة ١٩٢٧ إلى مفاوضات محمد محمود — هندرسن في سنة ١٩٢٩ إلى مفاوضات النحاس — هندرسن في سنة ١٩٣٠ .

فأيا كان الحزب الحاكم في بريطانيا وأيا كانت وعوده الانتخابية وسواء أكانت الغلبة للمحافظين أم للعمال فإن سياسة بريطانيا في مصر هي لا يلحقها تغيير ولا تبديل وهي سياسة محافظة على الدوام تقوم على أساس ما أورده اللورد ملتر في تقرير رسمي له في سنة ١٩٢٠ من قوله :

” كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تكفل المركز الخاص الذي للمندوب السامي في مصر وأن تمكنا من إبقاء قوة في داخل الأراضي المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية وأن تحقق لنا التأمين الكافي على أن تظل السياسة المصرية مطابقة دائماً لسياسة الإمبراطورية البريطانية “ .

معاهدة سنة ١٩٣٦ :

ولنتقل الآن إلى سنة ١٩٣٦ إذ كانت مصر تواجه النتائج الخطيرة المترتبة على حالة اضطراب دولية . وهي حالة لم يكن لمصر يد فيها إذ لم يكن لها صوت في عصبة الأمم . فالاعتداء الفاشي على أثيوبيا في حدود مصر الشرقية ماض في طريقه لا يعوقه عائق وببريطانيا راغبة عن تأييد

إيقاع العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم كاملة ، أما مصر فكانت هي الدولة الوحيدة من غير أعضاء العصبة التي طبقت العقوبات على إيطاليا الفاشية تطبيقا كاملا تنفيذا لما أوصت به عصبة الأمم أعضائها ، وكان الأمن الجماعي ما يزال ضربا من الخيال ، والعالم يتجه سريعا إلى حرب عالمية تعلمت مصر ، وقد ذاق مرارة حرب سنة ١٩١٤ أنها لن تسلم من عواقبها .

وألقت مصر نفسها وهي تحت تأثير الخوف من النازية والفاشية في حالة جعلتها أقل استعدادا للصمود لأطماع بريطانيا ، فأذعن تحت ضغط الحوادث الداهية للشروط المرهقة التي فرضتها بريطانيا وتضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ التي قضت :

(١) بمراقبة قوات عسكرية بريطانية محدود عددها في الأراضي المصرية لمدة أقلها عشر سنوات .

(٢) بمخالفة غير موقوتة تستمر نافذة ولو عدلت باقي أحكام المعاهدة .

ولهذه القيود أجل ضمنى يتم عليه ما شرعت لمواجهته من أغراض فالمعاهدة بذلك لم تزد على أن تكون إجراء موقوتا على الرغم مما نص عليه فيها من مواعيد .

وإن مراجعة الالتزامات المنصوص عليها في ملحقات المعاهدة لتكفي في بيان الغرض الخاص الذي شرعت لتحقيقه . ومثال ذلك الترخيص

للجانب البريطانى بدراسة الأرض فى الصحراء الغربية ورسم الخطط الحربية والتزام الحكومة المصرية بإنشاء الطرق المؤدية إلى الصحراء الغربية وبتعزيز الخط الحديدى بين الإسكندرية ومرسى مطروح والترخيص بإبقاء وحدات من القوات البريطانية فى الإسكندرية لمدة ثمانى سنوات. جميع هذه الالتزامات واضح تعلقها بالاعتداء المتوقع .

وقد تحقق الخطر الذى أبرمت المعاهدة لمواجهته بعد ثلاث سنين من توقيعها بنشوب الحرب العالمية شاملة بريطانيا ومصر .

وما لقائل أن يقول إن القيود التى قبلت مصر فى سنة ١٩٣٦ وضعها على سيادتها كان مقصودا بها أن يمتد أثرها إلى ما بعد الحرب . فان الحرب كانت هى الأجل المشروط ضمنا لسقوط هذه القيود . وبذلك تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت الآن أغراضها .

ومصر اليوم يحق لها أن تباشر حقوقها فى السيادة كاملة . وينبغى أن تقوم علاقاتها ببريطانيا لا على أساس أحكام بعينها شرعتها معاهدة سنة ١٩٣٦ بل على القواعد العامة للقانون الدولى العام وعلى ميثاق الأمم المتحدة الذى أصبح حجر الزاوية فى تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض .

مصر تريد المساواة فى السيادة :

لست أنوى فى هذا المقام أن أبحث فى معاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث وضعها القانونى ولكن بلادى لا تردد فى التعويل على ميثاق الأمم المتحدة ومهما كان شأن قواعد القانون الدولى فى الماضى فلدينا اليوم سند ثابت هو الميثاق يرجع إليه لمعالجة ما يقع بين عضوين فى هيئة الأمم من نزاع . ينص الميثاق فى صدره على مبدأ أساسى هو مبدأ مساواة جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة فى السيادة فهو على حد القول العربى المأثور قد جعل أعضاء الهيئة سواسية كأسنان المشط . وأيا كان وضع مصر فى الماضى فإنها تقف اليوم أمام الجانب الآخر فى هذا النزاع على أساس المساواة

التامة في السيادة . وهي إذ تمسك بكل معاني هذه المساواة لا ترضى التنازل عن أى جزء من سيادتها لمن كان مساويا لها فيها وإن كانت لا تجعل من تمسكها حائلا يحول دون تعاونها لصالح الجماعة الدولية . وستحيا مصر على الدوام في نطاق أحكام الميثاق .

وليس يخل بمبدأ المساواة في السيادة مثل احتلال دولة من الأعضاء لأراضى دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة احتلالا عسكريا في زمن السلم وبغير رضاها . ومصر لا ترضى احتلال بريطانيا القائم في أراضيها .

وفضلا عن ذلك فقد أنشأ الميثاق نظاما للأمن الجماعى لم يقتصر فيه على مجرد وضع المبادئ العامة بل ضمنه الوسائل والأداة الكفيلة بتأمين كل عضو من الاعضاء . وواضح أنه لا يجوز في ظل هذا النظام أن يحتل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا .

ومصر إنما تطالب هنا بالمزايا التى شرعتها هذه الأحكام الأساسية في الميثاق وهى إلى ذلك راغبة فى أن تجعل نصيبها فى الأمن الجماعى بل هى حريصة على ذلك كل الحرص . ولكنها تود أن تؤدى واجبها لدولة تابعة لأية دولة أخرى بل دولة ذات سيادة وعلى أساس التساوى بغيرها من الدول الأعضاء .

قد يطلب مجلس الأمن الى مصر فى ظروف معينة أن تتولى صد اعتداء ما . وهى تريد - أيا كان المعتدى - أن تكون طليقة من كل قيد كى تستطيع تنفيذ التزاماتها طبقا للميثاق .

لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا .

سوابق :

ونحن إذ نتمسك بهذا التطبيق لأحكام الميثاق لسنا نسوق محض نظريات مجردة وإنما نتبع السوابق التى وضعتها الأمم المتحدة نفسها فنستند

أولا الى سوابق مجلس الأمن ذاته في قضية ايران وقضية اليونان وقضية سوريا ولبنان. ونستند ثانيا الى ما قرره الجمعية العامة في وضوح وجلاء. ذلك أن الجمعية العامة أصدرت قرارا اجماعيا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أبرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكري لأغراض الميثاق وأهدافه من ناحية ، ولبدء الدفاع الجماعي من ناحية أخرى وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي الدول الأعضاء . ولم تتخذ الجمعية العامة هذه التوصية — التي كان للوفد المصري بعض الفضل في شأنها^(١) — الا بعد أن بحثها بحثا مستفيضا في مناقشات مسجلة قاطعة في سريانه على مثل الحالة التي نعرضها اليوم على المجلس .

توصية الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

ياجناب الرئيس :

إن توصية الجمعية العامة الصادرة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لها من الشأن لدينا ما يحليني على أن أستاذنكم في ذكر نصها كاملا :

” الجمعية العامة تعتبر مسألة الأمن مرتبطة اوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح وهي توصي مجلس الأمن بأن يستعجل جهد الطاقة وضع القوات العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق تحت إمرته وتوصي الحكومات أن تجرى تخفيض قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن ، وأن تسحب بغير إبطاء القوات المرباطة في أراضي الدول الأعضاء بغير رضائها الصادر عن حرية وفي صورة علنية تشمل معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية “.

ترون أن النص قد ورد في ختامه عبارة ”بغير رضائها الصادر عن حرية وفي صورة علنية تشمل معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية“ ومثل هذا الرضاء عن الاحتلال البريطاني لم يصدر عن مصر قط .

(١) راجع الوثيقة ١/ج — ١٢٥/١ بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ،

تهديد لعقد المعاهدة :

أرجو أن تأذنوا لي أن أتناول هذا الوضع بشيء من التفصيل وأن أبين لكم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضائنا الحرواؤها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق .

*
* *

إن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها ، فضلا عن أن الجانب البريطاني لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالاً للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامي البريطاني إلى ملك مصر وإلى رئيس وزرائها مذكرة شفوية أوضح فيها " أن الاخفاق في عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا تحتفظ في هذه الحالة بحق إعادة النظر في سياستها نحو مصر " والتهديد الذي تم عليه المذكرة بإعادة فرض الحماية أو ما هو شر منها كان تهديدا سافرا لم يحجبه التصريح الذي أضاف إليه أنه . " لم يقصد به تهديد أو ارهاب وإنما قصد به إلى تقرير الواقع " . وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورا فكتب في رده " أن محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة " . فأجابه المندوب السامي بأن " حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى " .

لن أبين لكم يا جناب الرئيس ما أرى وجوب توافره من شروط لحرية المفاوضات ولكنني أكتفي بأن أرجع إلى ما قاله المستر بين في صدد حالة مماثلة . فقد قال في مجلس الأمن بلندن في السنة الماضية ما يلي :

" إن الحكومة البريطانية لتأسف لأي اتفاق يبدو كأنه قد اترع من الحكومة الإيرانية كرها في وقت كانت فيه الحكومة السوفيتية لازالت

تحتل جزءا من الأراضى الإيرانية . فإنه لم يكن مستساغا أن تجرى مفاوضة بين دولة عظمى ودولة صغيرة أو أن يشرع فيها أو أن تسعى دولة عظمى في الحصول على مزايا من دولة صغيرة متوسلة في ذلك باحتلال أراضى هذه الدولة احتلالا عسكريا .

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية

قناة السويس :

ان معاهدة سنة ١٩٣٦ — الى ذلك — تخرق اتفاقا هاما يعتبر جزءا من القانون العام الأوروبى هو اتفاقية قناة السويس الدولية المبرمة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ان قناة السويس يختلف وضعها عن غيرها من الطرق المائية الصناعية التى تعتبر وسائل مواصلات دولية فى أنها ينظمها ذلك الاتفاق الدولى متعدد الأطراف الذى أشرت اليه . وقد نشأت القناة منذ البداية مشروعا اشتركت فيه أكثر من أمة واحدة . وما مضت سنوات قليلة على فتحها حتى اجتمعت الدول العظمى الأوروبية تتفق مع تركيا (نيابة عن مصر) على تنظيم المرور فيها وحيادها والدفاع عنها .

وتقوم اتفاقية قناة السويس على مبدأين أساسيين :

(١) إن القناة طريق دولى للمواصلات مفتوح للأمم جميعا على أساس المساواة فى وقت السلم ووقت الحرب على السواء .

(٢) إن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الجوى تقع على مصر .

وقد سعت بريطانيا إلى أن تنفرد بحق الدفاع عن قناة السويس إخلالا بهذين المبدأين الأساسيين فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ أحكاما ترمى إلى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . لقد يكون مفهوما أن تهتم بريطانيا بسلامة القناة ولكن شأنها

فى ذلك ينبغى ألا يزيد على شأن غيرها من الدول . فان دولا غيرها تمتد
أملاكها فى أفريقيا وآسيا تعنيها القناة مثلما تعنى بريطانيا .

والذى يدعيه البريطانيون من حق الانفراد بالدفاع عن القناة لا يتفق مع
مبادئ العالمية والمساواة والحيادة التى شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ .

المعاهدة منافية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة :

والمعاهدة فوق ذلك لا تتفق مع أحكام الميثاق . سبق لى أن بينت أن
الاحتلال العسكرى المنصوص عليه فى المعاهدة هو فى ذاته مناف لأحكام
الميثاق . على أن هذه ليست هى المخالفة الوحيدة فان معاهدة سنة ١٩٣٦
ترمى إلى إيجاد تحالف أبدي لا يتلاءم وطبيعة الدور الذى تقوم به دولة
من أعضاء الأمم المتحدة .

ومثل هذا التحالف أبعد ما يكون عن طبيعة الأشياء فان مصر
وبريطانيا لا يربطهما جواز وليس بينهما صلات من الاشتراك فى الجنس
أو الثقافة والحق أن بريطانيا لا تبتغى التحالف على وجه التبادل والتكافؤ
بل هى تريد تحالفا يحقق لها دوام اذعان مصر لأغراضها الاستعمارية .

فاذا نظر إلى مثل هذا التحالف على ضوء تاريخ العلاقات المصرية
البريطانية تعين القول بأن هذا التحالف انما هو صورة أخرى من صور
الاستتباع فهو علاقة ليست متكافئة ولا هى كريمة تربط مصر بالاقتصاد
البريطانى وتشدها إلى عجلة سياستها الدولية وتلزمها أن تدور أبدا فى فلك
النفوذ والسلطان البريطانى .

ولا يسع مصر بوصفها أمة حرة إلا أن تنبذ مثل هذه العلاقة التى لا تقوم
على المساواة وإنما نحن نبغى أن نقف على قدمينا وأن نمكن من القيام بالالتزامات
التى يلقيها علينا الميثاق ونريد أن نتحمل نصيبنا فى حفظ السلم والأمن الدولى .

ونحن لذلك مستعدون للدخول في أى اتفاق خاص مما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ (١) من الميثاق .

لا يسعنى أن أترك هذا الموضوع دون اشارة لا أطيل عليكم فيها الى الحكم الوارد فى المادة ١٠٣ من الميثاق التى لا يخرج قرار الجمعية العامة عن أن يكون تطبيقا خاصا لها ونصها :

” إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق “ .

(١) المادة ٤٣ من الميثاق :

١ — ” يتعهد جميع أعضاء ” الأمم المتحدة “ فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى ، أن يضموا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور .

٢ — يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقدم .

٣ — تجرى المفاوضة فى الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأمرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الأمن وبإمرع بين مجلس الأمن وبين أعضاء ” الأمم المتحدة “ أو بينه وبين مجموعات من أعضاء ” الأمم المتحدة “ وتصدق عليها الدول الموقعة وفق أوضاعها الدستورية .

المادة ” ١٠٦ “ من الميثاق :

إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها فى المادة الثالثة والأربعين معمولا بها على الوجه الذى يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطیع البدء فى احتمال مسئولياته وفقا للمادة الثانية والأربعين ، تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح الدول الأربع الموقع عليه فى ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ هى وفرنسا وفقا لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح ، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء ” الأمم المتحدة “ الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى .

ومصر إذ تختار التّام أحكام الميثاق دون أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ،
إنما تنفذ تعهداتها لأربع وخمسين دولة أخرى ، بريطانيا واحدة منها ، هذا
واجبنا طبقاً لحكم المادة ١٠٣ وعندنا وعندكم كذلك يا حضرات أعضاء
المجلس أنه ينبغي أن يسود الميثاق .

إخالي قد بينت لكم في وضوح أن مرابطة القوات البريطانية في مصر
ليست كما جاء في توصية الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ برضاء
مصر رضاء حراً علينا ثابتاً في معاهدات أو اتفاقات تتلاءم مع أحكام
الميثاق ولا تناقض اتفاقات دولية .

مسألة السودان :

جناب الرئيس

أرجو أن تأذن لي بأن أعرض الآن إلى وجه النزاع المتعلق بالسودان
وإني إذا كنت قد تركته إلى ما بعد تفصيل وجوه النزاع الأخرى فما ذلك
لأنه وجه ثانوي للنزاع على الإطلاق بل لأن الحوادث في تعاقبها جعلت
البريطانيين يسيطرون نفوذهم في السودان نتيجة لسيطرتهم على مصر ولذلك
فإن مسألة الإدارة البريطانية في السودان لا يستطيع تفهمها من الناحيتين
المنطقية والتاريخية إلا على ضوء الاحتلال البريطاني لمصر . ولما كانت
مسألة السودان قد شوهت عن عمد في خلال الشهور الأخيرة فإني أراي
مضطراً إلى تصحيح الوقائع وإيراد الحقائق في وضعها الصحيح في شيء
من التطويل .

حوض النيل

الوحدة الجغرافية :

إن السودان إقليم واسع مساحته مليون ميل مربع ويسكنه نحو ستة
ملايين نسمة ونصف مليون .

وإذا ألقى المرء نظرة عابرة على الخريطة تبين له لأول وهلة أن مصر والسودان قطرواحد من الناحية الطبيعية ، أما الحد الذى يفصل بينهما عند خط العرض ٢٢ فقد خلقه البريطانيون وهو حد صناعى ليس ما يبرره من الناحيتين الجغرافية والطبغرافية .

وإذا استثنينا الهضبة الاثيوبية العالية وهى اقليم منفصل له مظاهره الخاصة بدا حوض النيل كله سهلا واحدا ينحدر فى تدرج لطيف نحو الشمال . ويقع هذا السهل بين حدود طبيعية واضحة ففى شماله البحر المتوسط وفى شرقه البحر الأحمر وهضاب اثيوبيا وفى جنوبه منطقة البحيرات المرتفعة وحوض الكوننجو وإلى الغرب الصحراء الكبرى .

ويخترق النيل هذا السهل من خط الاستواء إلى البحر المتوسط على طول أكثر من أربعة آلاف ميل كأنه شريان يحمل الدم إلى سائر أجزاء الجسم .

أرادت الطبيعة أن يكون وادى النيل كيانا واحدا وأقام التاريخ الشواهد على ذلك وإذا كانت مظاهر هذه الوحدة قد تغيرت على مر العصور فقد بقى الجوهر لا يتبدل حتى أن كل محاولة لفصم هذه الوحدة إنما هى مقاومة لمشيئة الطبيعة وأحكامها .

شجرة النخيل :

وليس أبلغ فى تصوير هذه الحقيقة من النبذة التالية التى أدين بمصدرها إلى أحد كبار الساسة البريطانيين ممن لا يستطيع اتهامهم بشدة العطف على مصر . ذلكم هو المسترونستون تشرشل الذى يقول فى كتابه (حرب النهر) ما يلى :

” إذا نظر القارئ إلى خريطة مجرى النيل أخذه الدهش للشبه القائم بينه وبين شجرة النخيل . فأرض الدلتا بنحضرتها وخصوبتها تنتشر عند قمة الوادى كما ينتشر فى رشاقة جريد النخل وسعفه وقد يلتوى الجذع قليلا إذ ينحنى النيل المنحناة واسعة حين يجرى فى أرض السودان . ولكن الشبه

يعود كاملا جنوبي الخرطوم وتبدأ جذور الشجرة تتوغل عميقا في السودان .
وليس يسعني أن أتخيل صورة أصدق من هذه الصورة لذلك الرباط الوثيق
رباط التعاطف بين مصر والمدير يات الجنوية . فالماء — حياة الدلتا —
يهبط من السودان مدفعا في مجرى النيل كما تسرى العصاراة في ساق
الشجرة لتؤتي ثمرها رطبا جنيا“ .

” وإذا كانت منفعة مصر واضحة جلية فهي ليست لها وحدها إذ أن
الرباط بين مصر والسودان مزاياه متبادلة . فالسودان جزء من مصر بحكم
الطبيعة والعوامل الجغرافية وليست حاجة السودان إلى مصر بأقل شأنا
من ذلك كي يتسنى له التقدم . فأى خير في الجذور والأرض الطيبة إذ
فصلت الساق التي لا يتهاى المظهر الخارجى للحياة بغيرها ...“

الوحدة الاقتصادية :

أما من الناحية الاقتصادية فإن شطرى وادى النيل يكونان وحدة
واحدة ويكفل كل منهما الآخر بحيث أن كل سياسة ترمى إلى إثارة مصالح
محلية قد تؤدي إلى وقف تقدم الوادى برمته . هذه الوحدة الاقتصادية
المبنية على المصالح الزراعية والصناعية والتجارية يزيد لها توثقا اعتماد شقى
الوادى كليهما على مياه النيل اعتمادا كاملا . والتحكم فى مياه النهر وتنظيم
مجرأه يهم شقى الوادى على حد سواء ويتوقف تقدمهما الاقتصادى
فى المستقبل على إقامة المشروعات الدقيقة اللازمة لذلك . وإنى أستاذكم
فى الاستشهاد بما قاله فى سنة ١٩٠٤ أحد خبراء الرى المبرزين هو السير
وليم جارستين فى هذا الشأن .

” ترتبط مصالح مصر فى المشروعات الخاصة بتنظيم مياه النيل بمصالح
السودان الى حد يصعب معه التفارقة بينهما فان البلدين يعتمدان عليه
فما لا غنى لهما عنه من مياه . كما أن رخاءهما الزراعى يتوقف بصفة
خاصة على النهر — لذلك فمن المستحيل دراسة أى مشروع هام يقصد به
تحقيق مصلحة لأحد البلدين دون تقدير لآثاره المحتملة فيما يتعلق بالآخر“ .

وحدة الدين واللغة والثقافة

على أن النيل ليس مصدرا مشتركا لحياة القاطنين على ضفافه فحسب بل انه كان منذ فجر التاريخ سبيل نفاذ المدنية الى قلب إفريقيا وعن طريقه امتدت الثقافة الإسلامية الى السودان منذ مئات السنين .

ولقد تم التوغل المصرى فى السودان فى صورة سلمية عن طريق التزاوج والامتزاج فان المبادئ الإسلامية لا تعرف التمييز الجنسى أو الاجتماعى . ، لم يكن هذا التوغل مقصودا ولا هو من فعل الحكومات بل جاء نتيجة لقوى الطبيعة العاملة على الوحدة كذلك قامت وحدة اللغة والثقافة بين سكان وادى النيل ورسخت جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن فأصبحت تراثا لهم كان هو الذى مهد السبيل إلى تحقيق وحدة مصر فى القرن التاسع عشر .

فلما ظهر محمد على على مسرح التاريخ فى صدر القرن الماضى وجه جهوده إلى تثبيت دعائم الحكم فى مصر وتوحيد نظم الادارة فيها فتم له تركيز السلطة فى مصر ذاتها أولا وفى خارج حدود مصر بعد ذلك بوسيلة تماثل تلك التى تم بها انتهاء النظام الاقطاعى فى أوروبا . وقد ترتب على هذا العمل نتائج قلما عرف التاريخ مثلها فان إعادة الوحدة السياسية بين مصر والسودان هى التى أنقذت وادى النيل كله من المصير الذى تردت فيه باقى القارة ، إذ عندما بلغ التوسع الأوروبى حدود النيل وجد الوادى بلدا موحدًا مستقلا منيعا فارتد عنه .

الوحدة السياسية :

وليؤذن لى فى أن أذكر بإيجاز ثلاثة مظاهر سياسية لوحدة وادى النيل .

فأما من الناحية الدولية فقد تجلت الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى فرمانات التى أقرتها اتفاقات دولية . وأما من الناحية الدستورية فكان مظهرها القوانين النظامية التى صدرت تنص فى سنة ١٨٧٩ وفى سنة ١٨٨٢ على

تمثيل السودان في البرلمان المصرى شأنه في ذلك شأن باقى المديريات المصرية . وأما من الناحية الإدارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية فى السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر .

الحكم المصرى :

وقد فتح الحكم المصرى أبواب السودان للحضارة الحديثة وحل النظام والرخاء فيه محل الاضطراب والفوضى وكما فى تقرير للمندوب المالى البريطانى فى سنة ١٨٧٦ " أن الحكم المصرى قد أحال الصحراء أرضا غنية أهلة بالسكان " .

وهل لى أن أشير هنا الى شهادة شاهد عيان لا يمكن أن يتطرق الشك الى كلامه أذكره على سبيل المثال من بين الرحالة العديدين الذين جابوا السودان فى تلك الأيام ، تلکم شهادة سير صمويل بيكر يقول فى سنة ١٨٧٤ فى معرض الحديث عن الحقبة السابقة للحكم المصرى فى السودان .

" كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضا ولم يكن هناك حكم أو قانون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة فى وجه الأورويين " . ثم يضيف الى ذلك . " أما الآن فان التنقل فى السودان لا يعد أخطر من السير فى حديقة هايدبارك " .

ثورة المهدي ونتائجها :

كذلك كان السودان عند ما اتجهت أطماع بريطانيا الى وادى النيل . وقد طوع للبريطانيين احتلالهم مصر فى سنة ١٨٨٢ أن تمتد أطماهم الى السيطرة على السودان وكان قيام الثورة الدينية التى قادها (المهدي) فرصتهم المنشودة فهبوا يحققون أغراضهم فى خطوات متتابعة . وبينما كان العمل الحاسم كفيلا بانحمار الثورة فى مهدها حالت بريطانيا دونه بكل الوسائل فسرحت الجيش المصرى وخربت عتاده وألزمت مصر الانسحاب من

السودان انسحابا شاملا . ولم يكن للانسحاب ما يبرره بل أن القواد العسكريين المحليين لم يسعهم أن يقروه . والحق أن اعلان العزم عليه كان مجردة قمينا بشد أزر الثوار وامتداد نفوذهم . على أن مصر لم يكن لها في ذلك خيار فان حرص البريطانيين على اخراجها من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرايمل أمره بإقالة الوزراء المصريين الذين لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة . ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر وقتئذ أن يدعن فاستقال محتجا على الضغط البريطاني .

اعادة فتح السودان :

ثم جاءت المرحلة الثانية بما يسميه البريطانيون (اعادة فتح السودان) ففي سنة ١٨٩٦ قاد كتشنر جيشا مصريا إلى السودان باسم خديو مصر وتوسل بسلطة الخديو في ندائه إلى السودانين يدعوهم أن يعودوا إلى طاعة وليهم الشرعى . ثم وقع حادث فاشودة في سنة ١٨٩٨ فتمسك كتشنر بالسيادة المصرية وكان تمسكه بها هذه المرة في ميدان السياسة الدولية . وتفصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ولم يرض أن ينزله إلا عند ما أعلن كتشنر أنه تلقى أوامر من الحكومة المصرية باعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودة .

والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر في وادى النيل كلما اصطدمت في أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية .

وفاق سنة ١٨٩٩ ومراميه :

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان لم يبق لها سوى أن تتلمس سندا للمشاركة في إدارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة في الجيش المصرى الذى كان كتشنر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته " حقوقا ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق

الفتح“ لتبرير المشاركة في الإدارة ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض .

وقد وصف المفاوض البريطاني لورد كرومر طبيعة هذا الوفاق وصفا صادقا في كتابه (مصر الحديثة) إذ جاء فيه ما يلي :

”لقد كان ضروريا إذن أن يتدع نظام يكون السودان بمقتضاه في آن واحد مصريا إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا إلى حد يكفل تجنب إدارة البلاد أن يعوقها نظام الامتيازات الأجنبية الذي يلزم حياة مصر السياسية ، وكان من الواضح أنه لا يمكن التوفيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الدولي من قبل“ .

غير أن البريطانيين عملوا منذ ذلك التاريخ على توسعة مفهوم هذا الوفاق فدأبوا على استعمال تعبير (الحكم الثنائي) Condominium رغم أنه لم يرد في نصوص الوفاق قط ، يرمون بذلك إلى الإيهام بأنهم يشاركون مصر في السيادة على السودان .

والواقع من الأمر أن وفاق سنة ١٨٩٩ لم يتعرض لموضوع السيادة على الإطلاق فقد كان مجرد اتفاق خال من شرائط الرسمية وقعه رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض . ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم يعرض لموافقة المجالس التشريعية . وهو وإن كانوا يطلقون عليه أحيانا وصف المعاهدة يكفي عنوانه وحده في تأكيد صفته غير الرسمية ذلك أنه وصف عند إبرامه بأنه يتعلق بالإدارة المستقبلية للسودان .

ولقد أجمل لورد كرومر وجهتي نظر الجانبين إلى الوفاق في تقريره عن أحوال مصر في سنة ١٩٠٠ فقال :

”انى أتبين فيما تقدم به مجلس شورى القوانين المصرى من الملاحظات على ميزانية السنة الجارية أنه قد ذكر أن المجلس يوافق على المصروفات

المقترحة للسودان لأنه يعد هذه البلاد جزءاً غير منفصل عن مصر . وهذا نظر صحيح في جوهره . على أن النظام السياسي للسودان تقرر بالوافق الذي انعقد بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وإذا كان من المحتمل أن بعض أعضاء مجلس شورى القوانين ليسوا على بينة تامة من الغرض المقصود من هذا الوفاق . فأنى أتهز هذه الفرصة لأوضح أن الوفاق لم يقصد به عند وضعه الانتقاص من حقوق مصر الشرعية .

وعاد كرومر فقال في تقريره عن سنة ١٩٠٢ أن ” الأغراض الأساسية التي توخاها واضعوا الوفاق هي أن يكفل أولاً إدارة حسنة لسكان السودان وأن تجنب هذه البلاد التعقيدات الخاصة التي أدى إليها في مصر قيام نظام الامتيازات الدولي “ .

يبين من هذا أن وفاق سنة ١٨٩٩ ان هو إلا تدبير عملي أريد به مجارة الظروف القائمة في مصر وقتئذ .

حاكم السودان العام وسلطته :

ويجمع الوفاق السلطات العسكرية والمدنية كافة في يد موظف واحد هو الحاكم العام فيمنحه في وقت السلم حكماً عسكرياً فردياً غير محدود لا أعرف له نظيراً في تاريخ أية أمة استعمارية .

وهذا الحاكم العام تعينه الحكومة المصرية بناء على اقتراح الحكومة البريطانية . وبينما الوفاق ليس فيه ما يمنع من أن يكون الحاكم العام مصرياً فقد جرى العمل على أن يكون دائماً بريطانيا وجميع الموظفين الكبار الذين يعاونونه هم من البريطانيين بل إن مساعديهم من حكام الأقاليم ووكلائهم ومن المفتشين الذين يعينهم الحاكم العام ، كلهم من البريطانيين كذلك .

وقد حاولت بريطانيا أن توجه الإدارة توجيهاً ينم عن إغفال مطلق لحقوق مصر ومثال ذلك أن القوانين التي تصدر في السودان كانت إلى

سنة ١٩١٢ تتوقف على إقرار الحكومة المصرية كما هو مفهوم أحكام الوفاق ، ولكن الحاكم العام أقدم منذ سنة ١٩١٢ أكثر من مرة على إصدار قوانين حتى دون أن يحيط الحكومة المصرية علما بها .

وفي سنة ١٩٢٣ عند ما وضع الدستور المصرى تدخل المندوب السامى البريطانى بالضغط والتهديد لرفع عبارة (ملك مصر والسودان) التى أعدت لقباً للملك وأصر على أن يكتفى بتلقيه (ملك مصر) .

بعد مقتل السردار واستغلال بريطانيا للحادث :

ثم حانت الفرصة التى طال انتظارها لجعل السيطرة البريطانية على السودان أكمل ما يمكن أن تكون ولوضع حد (للإدارة المشتركة) التى أنشأها وفاق سنة ١٨٩٩ فقد حدث فى سنة ١٩٢٤ أن قتل بالقاهرة سردار الجيش المصرى الذى كان فى الوقت نفسه حاكماً عاماً للسودان وكان مقتله بفعل أفراد غير مسئولين عملاً يؤسف له ومما يقع مثله فى كل مكان . على أن بريطانيا أسرعت إلى الإفادة من الحادث ولم تكتف بما أبدته مصر من الاعتذار الرسمى بل طالبت بمزايا جوهريّة هى تعويض قدره نصف مليون من الجنيّات وسحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعث من السودان فى خلال أربع وعشرين ساعة وإطلاق يدها فى مياه النيل خلافاً لكل اتفاق سابق .

وقد جاء فى تقرير معتمد عن المسائل الدولية نشره فى لندن المعهد الملكى البريطانى تعقياً على أحداث سنة ١٩٢٤ ما يلى : ”إن الإجراء الذى اتخذ فى هذه المسألة كان مهيناً للحكومة المصرية إهانة تكاد تبدو فى كل جزئية من جزئياته “ .

وإذا رفضت الحكومة المصرية الإدعان لهذه المطالب احتل البريطانيون جمر ك الإسكندرية وسيلة للإكراه فاضطرت القوات المصرية الى الانسحاب من السودان حقناً للدماء وبقيت مبعدة عنه حتى أعيدت بعض الوحدات المصرية الى ثكناتها فى السودان بعد سنة ١٩٣٦ .

الإدارة الإنجليزية في السودان :

ولنتظر الآن كيف استغل البريطانيون مركزهم في السودان لاضى في خططهم .

استخدم البريطانيون سلطانهم لخدمة مصالحهم الخاصة وحدها فوجهوا الإدارة وجهة استعمارية وبقيت الأحكام العرفية سارية على البلاد منذ بدأت إدارتهم لها . وكان طبيعيا بعد ذلك أن يؤثر العمل وراء ستار بفهموا ما وسعهم الجهد في عزل السودان عن العالم الخارجى وعن مصر بصفة خاصة . فليس في السودان قنصل أجنبى واحد أو وكيل قنصل . بل أن الحكومة المصرية في القاهرة لتجد مشقة كبيرة في الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية في السودان رغم أن ذلك حق لها .

إن هذه السياسة تفصح عنها الأرقام فقد كان بالسودان في سنة ١٨٨٤ خمسة عشر ألف أوروبى على ما جاء في البيانات التى أمكن الحصول عليها وتدل إحصاءات سنة ١٩٤٥ عل أن مجموع الأوروبين والأمريكيين يبلغ خمسة آلاف وتسماية ويشمل هذا العدد جميع الموظفين البريطانيين في السودان وعائلاتهم .

وعملت السياسة البريطانية على توهين الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت الى صد التيار التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى الى الشمال وتعمدت تحويله الى موانى البحر الأحمر فكان من ذلك أن مدنا كثيرة من مدن السودان الشمالى تدهورت بعد ازدهار . وفوق ذلك نتج عن تصرفات الإدارة المحلية أن تأثرت واردات السودان من مصر .

يتشدد البريطانيون في هذه الأيام بأنهم يرمون إلى تحقيق رفاهية السودانين وإعدادهم للحكم الذاتى وجعلهم أمة مستقلة ولكن في مستقبل بعيد . فهل يدهشكم أن تعلموا أن المصريين الذين لا زالوا يذكرون (توقيت الاحتلال) منذ سنة ١٨٨٢ لا يطمثون إلى هذه الوعود .

محاولة فصل السودان عن مصر :

أن البريطانيين قد توسلوا بالدعاية والبطش لإسكات جموع السودانيين الذين ينادون ببقاء وحدتهم مع مصر قائمة فقد قبضوا في السنة الماضية على نائب رئيس الوفد السوداني الذي يدين بالوحدة واعتقلوه . ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعتهم الإدارة من دخول السودان . والرأي العام مقيد في غير شفقة ، وحرية الصحافة لا وجود لها ، والرقابة مفروضة على الصحف المصرية والسودانية على السواء تمنع منها ما كانت آراؤه أو مبادئه لا تتفق مع ميول الإدارة . وفي شهر يونيه من السنة الحالية صودرت ثلاث صحف تعسفا فأدى ذلك الى إضراب عام للصحف في الخرطوم .

واتخذت سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى منها حظر الدعاء التقليدي في المساجد في خطب الجمعة للوالى الشرعى مليكنا ، ومنها تصعيب الهجرة على المصريين عملا وإن ظلت جائزة حكما ، وإبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف وعرقلة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، وحرمان السودانيين من خريجي الجامعات المصرية من التوظيف في حكومة السودان . وكانت الصدمة الأخيرة أن أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين في منصب قاضى القضاة وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان . بل هم قد مضوا فى هذ السبيل إلى حد إصدار البيانات الرسمية تحط من قدر مصر والمصريين وقد فى السودان رغبة الانفصال ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة .

فمن يكون البريطانيون حتى يفرضوا أنفسهم وآراءهم على السودان . هم أعاجم بالنسبة إلى السودانيين لا يتكلمون لغتهم ولا يشاركونهم تقاليدهم الدينية والثقافية ولا تربطهم بهم رابطة القرى فهم بذلك لا يصلحون إطلاقا لتوجيه البلاد فى سبيل الرقى الاجتماعى ولكنهم مع

ذلك يحاولون فرض إرادتهم ، وهم فضوليون يعرقلون توثيق روابط الوحدة ، ويعملون على هدمها ويخلقون الأقليات ويشجعونها ، ويبقون البلاد في حالة تأخر وشقاق .

وهم إلى ذلك قد اتجهوا إلى مطمع جديد إذ خشوا إخفاق جهودهم في فصل السودان عن مصر فحاولوا أن يقسموا السودان ذاته بفصل جنوبه عن الشمال ، وقد عبر السكرتير الإداري للحكومة السودانية عن ذلك بقوله ”إن سياستنا تهدف إلى إيجاد نظام حكم ذاتي في الجنوب يمكن أن يفصل عن الشمال ويستقل عنه“ .

ومن التدابير التي اتخذت في تنفيذ هذه الخطة حظر الدخول إلى المديرية الجنوبية ، ومعاملة أهالي الشمال الذين يقطنون في جنوب السودان معاملة مجحفة ، ومحاربة اللغة العربية ، وتحريم الزواج بين أهل الشمال من السودانيين وأهل الجنوب ، كذلك أنشئ مجلس استشاري خاص لشمال السودان خدمة لأغراض سياسية ، ويبدو أن بريطانيا تتحرط الآن لمواجهة عودة الوحدة بين مصر والسودان بأن تعد العدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها عند الحاجة إلى أفريقيا الشرقية البريطانية

جهدت السياسة البريطانية في استقرار ودأب على تقوية قبضة بريطانيا على السودان والتخلص من النفوذ المصري فيه وشاعت في السنوات الأخيرة دعاية خبيثة تصور وحدة وادي النيل فكرة استعمارية عند المصريين ، فهل من مساعي الاستعمار أن نحرص على الاتحاد بمواطنينا ونعمل على صون الروابط التي خلقتها الطبيعة وأكدها التاريخ والتي تصل السودان بباقي أجزاء مصر فتجعل منها كيانا واحدا .

أوليس مما يدعوا للاستخارية أن تصدر هذه الدعاية عن البريطانيين وهم الذين ملأوا وظائف السودان بالموظفين الاستعماريين تسندهم قوات الاحتلال والذين يحاولون دوام الاحتفاظ بهذا الاقليم كأنه تابع لأمبراطوريتهم .

إننا نطلب الى مجلس الأمن أن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية في السودان .
أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده .

إن قضية السودان قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث
باسم السودانين ولسنا فى حاجة الى (معوتهم) فى مواجهة هذا الأمر .

سندهم القوة لا الحق :

يا جناب الرئيس

لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها
القوة لا الحق . وان احتلال وادى النيل يصدم ارادة أهاليه ويخرق
أحكام القانون الدولى نحرًا صارخًا ، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير
حفيظة الشعب المصرى .

بينما أن تدخل بريطانيا فى شئوننا مضر بمصالح المصريين والسودانيين
على السواء وأنه إنكار للوحدة التى أرادتها الطبيعة لوادى النيل .

استمرار النزاع يعرض السلم والأمن الدولى للخطر :

يا جناب الرئيس :

أود قبل أن أختتم بيانى أن أشير مرة أخرى إلى النتائج الدولية
المحتملة للنزاع المعروض عليكم ، فهو نزاع لاشك فى أن استمراره من شأنه
أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى . والحكومة المصرية لم تأت
هنا لتشهر سلاحها فى وجه أحد ولكنها لا تملك أن تغمض أعينها عن
غضب الشعب المصرى لاستمرار وجود القوات البريطانية فى أرض
الوطن ولا عما قد يقف فى طريق نياتها السلمية . ألم يعلمنا التاريخ أن
الزمام سرعان ما يفلت فى مثل هذه الحالات ، إن هذا العامل من عوامل

الاستفزاز ، ما بقى قائما ، يفسد علاقاتنا ببريطانيا ويعوق تطور الشعب المصرى وتقدمه ويبدد ما تسعى اليه مصر من الاضطلاع بمسئولياتها وفقا للميثاق .

ولا شك عندى أن العالم كله يقدر الأخطار التى تحقق بالسلم والأمن من جراء الحالة فى الشرق الأوسط . وأنه لمن حسن الطالع أن الجامعة العربية وهى بالذات مثال للاتفاقات الإقليمية التى نص عليها الفصل الثامن من الميثاق ، أصبحت عاملا قويا من عوامل الاستقرار فى هذا الركن من العالم .

على أن مصر لا يغيب عن ناظرها ما يلوح فى الأفق القريب من نذر . فهل نلام إذا نحن أردنا فى مثل هذا الوقت أن نكون سادة فى ديارنا .

إنما نحن نسعى يا جناب الرئيس إلى أداء نصيبنا فى حفظ السلم والأمن ، نسعى إلى الاضطلاع بمسئولياتنا نحو شركائنا فى الجامعة العربية وزملائنا من أعضاء الأمم المتحدة على أن نضطلع بذلك جميعه على أساس المساواة فى السيادة لا على أساس التبعية لدولة أخرى كائنة ما كانت وكيف تستطيع مصر أن تضطلع بمسئولياتها وهى بوصفها دولة ذات سيادة مهدد كيانها مضطرب أمنها . إن مصر القوية المتحدة مع السودان لقادرة على تعزيز السلم فى الشرق الأوسط فتتوطد بذلك أسباب الأمن الدولى .

الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تتسلط على مصر :

إنى أعلن من جديد أن محور النزاع المعروض عليكم اليوم هو كيان دولة ذات سيادة ، فقد قال لورد كرومر منذ سنوات طويلة إن الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تتسلط على مصر بحكم وضعها الجغرافى ذاته وأضف إلى ذلك قوله (إن مثل هذه الدولة تكون مصر فى قبضة يدها) .

إننا نطلب معونتك في تحقيق شرائط قيامنا بالتزاماتنا واضطلاعنا بتبعاتنا وهذه الشرائط هي جلاء الجنود الأجنبية عن بلادنا وانتهاء الإدارة الأجنبية الانفصالية التي تقوم في جزء عظيم من أراضينا .

قضيتنا عادلة :

يا جناب الرئيس

إننا لم نعد نعيش في ظلمات القرن التاسع عشر بل نحن نحيا في عالم اليوم ، عالم الميثاق ، في عالم الأمن الجماعي ، في عالم يرنو إلى النظام والسلم ، في عالم لا يطبق مغامرات التوسع والاستعمار .

ولقد اتخذت مصر مكانها إلى جانب الأمم الأخرى المحبة للسلم على أساس من المساواة في السيادة وهي تريد أن تكون طليقة لتعاون معها في سبيل فتح آفاق جديدة للإنسانية .

جناب الرئيس

إن قضيتنا عادلة ، هذا يقيننا . وإننا لم نلجأ إلى ساحتكم سدى ، هذا عهدنا ، وإن بمبادئ الميثاق إيماننا

خطاب

مفكرة صائب الدولة محمود فهمي القراشي باشا
رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن
في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

مفكرة صاحب الدولة محمود فرهمى التفراسى باشا

رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

استمعت إلى البيان الذى ألقاه فى الأسبوع الماضى ممثل المملكة المتحدة المحترم ، فلم يسعنى إلا أن أدهش لسماعى مثل هذا الدفاع الجاحح عن الاستعمار فى القرن التاسع عشر يلقى هنا فى مجلس الأمن وفى قلب هيئة الأمم المتحدة .

وكنى أحسب أننا قد شهدنا آخر مظاهر هذه النزعة حين قضى على النازية والفاشية القضاء المبرم . وكنى أحسب أيضا أن التاريخ قد أصدر حكمه الحاسم على الأساليب السياسية والاستعمارية البالية التى كانت سائدة فى القرن الماضى . لقد كان من العسير على أن أصدق أذنى إذ سمعت السير الكسندر كادوجان يصرح بأن بلاده تفخر اليوم بفعالها فى مصر والسودان .

ولم أدهش حين رأيت ممثل المملكة المتحدة يقول فى دفاعه إن تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية منذ عام ١٨٨٢ لا يمت بسبب إلى المسائل المعروضة عليكم الآن . وإنى لأدرك حق الإدراك أن البريطانيين سيعمدون إلى إغفال أصل هذا النزاع جميعا . وأستطيع أيضا أن أدرك لم يرغب البريطانيون فى أن يصرفوكم عن الاهتمام بالحقائق الثابتة كضربهم للإسكندرية

بالقنابل منذ خمس وستين سنة ، وما تلاه من احتلال بلادنا احتلالا عسكريا أعلنوا وأعطوا الموائيق بأنه احتلال موقوت ، وما استتبع ذلك من استيلائهم على مقاليد الإدارة جميعا في جزء كبير من الأراضي المصرية تحت ستار ذلك العنوان اللطيف الغامض ألا وهو ”الحكم الثنائي“.

الاستعمار يحقق الأهداف الاستغلالية :

وإني لأعلم كذلك لم يستتر الاستعمار البريطاني وراء ادعاء الأغراض السامية . وإطالما امتد هذا الاستعمار ومكن لنفسه حيثما استقرت أنظار بريطانيا الطامعة تحت ستار رسالتها التي تدعيها في وقف المذابح وإعادة هبة الحكم والإدارة والقضاء على الفساد وقلة الكفاية . ومع ذلك فقد عجبت لاسير الكسندو كادوجان يتجاهل الحقائق البارزة في التاريخ المصري متغاضيا عن التوسع البريطاني إلى حد القول بأن الفضل في سيادة مصر واستقلالها يرجع إلى بريطانيا كما نسب كل ما أصابته مصر من تقدم إلى إرشاد بريطانيا وتوجيهها .

بريطانيا تقف في سبيل تقدمنا :

ونحن من جانبنا لا نود أن نسترسل في الذكريات المريرة ومع ذلك فإن مثل هذا التشويه للحقائق يدعونا إلى الرد عليها وأني لأشعر أن واجب الانصاف لبلادى وواجب الاحترام لمجاس الأمن يقتضيني أن أصحح هذه الوقائع . أننا نقرر أن بريطانيا كانت حجر عثره في سبيل استقلالنا وتقدمنا الوطنى في المائة العام الأخيرة . ومع ذلك يريد ممثل بريطانيا المحترم أن نشكر صنيع المملكة المتحدة التي حررت مصر من السيادة العثمانية . على أن تبعيتنا الاسمية للدولة العثمانية كانت من ضالة الشأن بحيث إن الجيوش المصرية بلغت مشارف القسطنطينية مرة عام ١٨٣٣ وأخرى عام ١٨٣٩ بعد أن أنزلت جيوش السلطان هزائم منكرة . وكانت مصر وقتئذ في مركز يتيح لها الخلاص من السيادة العثمانية دون الاستعانة بالمملكة المتحدة . ولم

يحل بينها وبين الاسراع في تحقيق هذا الغرض الا تدخل الدول بدافع من المملكة المتحدة . وإذا كانت المملكة المتحدة قد ساهمت بعد ذلك في فصح العلاقات الواهية التي كانت تربطنا بالدولة العثمانية فانما استعاضت عن ذلك بتكيلنا بأغلال من سيطرتها أفدح وأثقل .

النهضة المصرية نهضة طبيعية :

ويتجاهل ممثل المملكة المتحدة النهضة التي بزغت في مصر قبل عام ١٨٨٢ حين يفانر بتقدم بلادنا في ظل الحكم البريطاني . واني لأقرر في هذا المقام بأنه لو لم يحتل البريطانيون مصر لاستمر تقدمها الحديث في طريقه ليعوقه عائق . لقد واجهتنا أزمات سياسية واجتماعية ومالية نجمت عن استفحال العلل التي قد تصيب أية أمة . وكنا خليقين ، شأن سائر الأمم ، أن نتغلب على هذه الأزمات دون ارشاد بريطانيا وتوجيهها . وكان من الممكن أن نهض بذلك على وجه أفضل مما كان وبنفقة ولا شك أقل مما حملنا .

الاستعمار يمنح السيادة ! :

ولقد أعلن ممثل بريطانيا في أسلوب استعماري بحث أن المملكة المتحدة قد منحت مصر سيادتها . وكيف تمنح بريطانيا مصر أية سيادة في حين أن مركزها في بلادنا كان على جانب من الحرج عظيم . ذلك أنها كانت تتذرع بتعلات مختلفة في تبرير استمرار احتلالها لمصر .

تاريخ العلاقات البريطانية المصرية :

يحتج السير الكسندر كادوجان بأن احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ كان له ما برره ، ثم يسوق مبررات جديدة بعد أن وقعت الواقعة وتم احتلال البلاد . ويقول لمجلس الأمن إن الجيوش البريطانية انما احتلت مصر بعد أن قامت فيها مذابح قتل فيها مسيحيون وأوروبيون .

ويبدو عجيبا أن تشعر بريطانيا وحدها بهذا الحافز النبيل ، فلقد كان لفرنسا والنمسا وروسيا وألمانيا مصالح ورعايا في مصر أكثر من مصالح إنجلترا ورعاياها ، ومع ذلك لم تفكر أية دولة من هذه الدول في القيام بمثل هذا العمل الذي ليس له ما يبرره ، وأقوى من هذا دلالة أن تلك الدول اجتمعت مع بريطانيا في الآستانة في الوقت الذي وقعت فيه هذه المذابح المزعومة على المسيحيين والأوروبيين ولما لم تبدأ أية ذريعة للتدخل وقعت في ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بروتوكولا تعهدت فيه ألا تحاول الحصول على أية امتيازات إقليمية أو تقوم أية واحدة منها بعمل منفرد في مصر ، وقد أرسل السير مالبِت قنصل بريطانيا العام في ذلك الوقت برقية إلى اللورد جرايفيل في مايو سنة ١٨٨٢ ، تلقى شيئا من الضوء على المهمة التي قرر البريطانيون القيام بها ، واليكم نص تلك البرقية ”لن يتسنى لنا أن نسترد تفوقنا إلا إذا حطمت ما تتمتع به هذه البلاد من تفوق عسكري ، واعتقد أنه لا معدى عن إثارة مشكلة معقدة حادة لكي نتمكن من إيجاد حل مرض للسألة المصرية ، ومن الحكمة أن نثير تلك المشكلة سريعا“.

وقد أثبتت تلك المشكلة المعقدة الحادة عند ما اكتشف قائد الأسطول البريطاني بفاة أن هناك إصلاحا يجري في بعض طوابي الاسكندرية ، وهكذا بادر إلى ضرب المدينة بالقنابل في يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وقد رفض قائد الأسطول الفرنسي أن يشترك في الانذار الذي أرسله زميله البريطاني ، لأنه رأى أن الحجة البريطانية تافهة ، ومن ثم انسحب الأسطول الفرنسي من المياه المصرية بناء على واصر حكومته التي لم تشترك في خرق الاتفاق الدولي الذي وقعته .

ويزعم السير الكسندر كادوجان أن القوات البريطانية قد دخلت مصر تنفيذا لوعدها بتأييد الخديوى ، ووفد مصر يعلم أن مثل هذه المساعدة لم تطلب قط من الانجليز وكل ما يعلمه هذا الوفد أن الوزارة المصرية التي كان رأسها وقتذاك الخديوى نفسه قدمت احتجاجا شديدا على الانذار الذي سبق ضرب الاسكندرية بالقنابل .

وقد تبين أن ما يسميه البريطانيون مساعدة لم يكن إلا أقصى أنواع الإخضاع .

وجاء في بيان ممثل بريطانيا إدعاء عجيب آخر لا بد أن يكون قد حير سامعيه ممن يعرفون تاريخ الشرق الأدنى .

فقد قال إن السلطان العثماني وافق على بقاء القوات البريطانية في مصر بمقتضى اتفاق سنة ١٨٨٥ ولا بد أنه يشير بذلك إلى الاتفاق الذي أبرم في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بين السير هنري درامند وولف نيابة عن حكومة المملكة المتحدة وبين السلطان — وهذا هو الاتفاق الوحيد المعروف الذي تم سنة ١٨٨٥ — وهو ينص على اتخاذ التدابير للإسراع في إجلاء القوات البريطانية عن مصر . ومع ذلك يبدو اليوم أن سير الكسندر كادوجان يذهب إلى أن مجرد المفاوضة مع البريطانيين في أمر جلائهم مرادف لقبول احتلالهم .

ثم إن ممثل المملكة المتحدة المحترم عند ما قرر أن مصر قد تلقت حريتها من يدى المملكة المتحدة مر مرور الكرام على الفترة بين الحرب العالمية الأولى . وسنة ١٩٢٢ لكى يلقى في الروع أن الحكومة البريطانية قد منحت مصر استقلالها عن رغبة واختيار وبمقتضى تصريح من جانب واحد . على أنه قد تحاشى أن يذكر أن الحكومة البريطانية رفضت في جفاء المطالب المصرية سنة ١٩١٨ ، فلما قامت الثورة الوطنية المصرية في وجه الحكم البريطانى واستمرت أكثر من أربع سنوات على الرغم من الأحكام العسكرية البريطانية اضطرت إلى أن تعمل شيئاً لتهدئة الخواطر ، وقد دات تقارير اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى وقتذاك على أن مركز بريطانيا في مصر لا يمكن الاحتفاظ به ، فأدى ذلك إلى إصدار التصريح البريطانى في سنة ١٩٢٢

هذا هو تاريخ العلاقات البريطانية المصرية الحاضرة .

معاهدة سنة ١٩٣٦ — في ضوء المطامع والعلاقات

الاستعمارية :

وينبغي بحث معاهدة سنة ١٩٣٦ وما نجم عنها من تطورات على ضوء هذه الحقائق ومثيلاتها .

وقد قرر ممثل المملكة المتحدة أن مطلبى مصر كليهما يتصلان بأمور نص عليها في معاهدة سنة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية وأن قيام هذه المعاهدة لا يجعل لمصر قضية ما تقدمها إلى مجلس الأمن ، وهو يرى — اعتمادا على هذه الحجج — أن على مجلس الأمن أن يرفض مطلب مصر في هذه القضية رفضا باتا .

وقد تحمل السير الكسندر كادوجان عناء كبير لإثبات صحة هذه المعاهدة من الوجهة القانونية .

وتوصلا إلى هذه الغاية أمتد إلى مبادئ قانونية مثل مبدأ احترام المواثيق القائمة وتغيرها بتغير الظروف — لم تعرض لها الحكومة المصرية مرة قط — بل لقد ذهب إلى حد أن جعل مجلس الأمن في معالجة هذا النزاع أداة لتطبيق القانون الدولي .

مهمة مجلس الأمن :

ويبدو أنه يطلب إلى مجلس الأمن بصفته هذه أن يعان صحة هذه المعاهدة، ولقد تماشيت في عرضي لهذه القضية الاستناد إلى الاعتبارات القانونية ، وفعلت ذلك لأني أعتقد أن مجلس الأمن لا يقيد الوضع القانوني لنزاع معروض عليه ، ولم يطلب إليكم الحكم بين الطرفين في ذلك . فإن مهمتكم بل مهمتكم السامية هي المحافظة على السلم والأمن الدولي والعمل على أن تسود بين الشعوب علاقات تقوم على الود والسلام ، كما أنكم في اضطلاكم

بهذه المهمة لستم مقيدين بالالتزامات القانونية لطرفي النزاع — تلك الالتزامات التي كثيرا ما يركن إليها الطرفان في تبرير بقاء المساوي القديمة — وكم في التواريخ من شواهد تدل على أن تقادم العهد بمعاهدة ما قد أدى إلى تعزيز صفو السلام . وأنتم حفظة السلم ، والسهر عليه هو واجبكم الأول . ومن ثم تقدمت الحكومة المصرية إليكم بشكواها . ولقد وضعنا بين أيديكم الفصل في نزاع إذا استمر كان خليقا بأن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر . وإني لأحسب بآني قد أوضحت لكم موقفى بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ومهما تكن من فائدة هذه المعاهدة في الماضي فإنها لم تعد تبعث على الرضا أو تصلح وسيلة لإقامة علاقات ودية بين مصر وانجلترا ذلك أنها استنفدت أغراضها وأصبحت لا تتواءم الظروف الحاضرة وفقدت قوتها السياسية والمعنوية وليس في بقائها إلا تهديد للسلم والأمن . وأنا لا أطلب منكم الحكم على هذه المعاهدة ولا أسألكم استنباط النتائج القانونية من الحوادث التي وقعت بعد إبرامها .

بل إن كل ما أطلبه منكم أن تراعوا الحقائق الثابتة التي يتركز عليها أساس هذا النزاع . وإني لأطلب من سيدى الرئيس أن يوسع لى صدره إذ لا بدلى أن أستمعكم مرة أخرى في ذكر الظروف التي اكتتفت معاهدة سنة ١٩٣٦ واستعراض نصوصها وأحكامها .

أبدية معاهدة سنة ١٩٣٦ :

فأذكر أولا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد لفترة معينة من الزمن ، فهي لا تبيع إلا المفاوضة لإطادة النظر في تنقيحها (أنظر المادة ١٦) كما تنص على وجوب الدخول في مثل هذه المفاوضات بعد عشرين عاما بناء على طلب أحد الطرفين ، وكذلك تبيع الدخول في مثل هذه المفاوضات بعد مضي عشر سنوات برضاء كلا الفريقين . وبغض النظر عما أشرت إليه من أن هذه المعاهدة تعد وسيلة موقوتة ، فإن النص الأخير يعتبر بطبيعة الحال من نافلة القول ، ذلك أن للتعاقد في أية معاهدة دولية الحرية دائما في تعديلها

فليس للبريطانيين إذن أن يدعوا فضل قبول المفاوضات لتعديل المعاهدة قبل انتهاء فترة السنوات العشر . فلقد فعلوا ذلك ، على حد تعبير المسترييفن ، "لأنهم شاطروا المصريين اقتناعهم بأن مصالح كل من البلدين تقتضى عقد معاهدة جديدة" .

وأما حقيقة واقعة هي أن الفريقين قبلا الدخول في مفاوضات لتعديل المعاهدة ، وحقيقة أخرى هي أن تلك المفاوضات لم تؤت ثمارها . ولقد ترقعت المادة ١٦ هذه الحالة بذاتها فنصت على أنه إذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة المعدلة فإن الخلاف يحال إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة المعمول به في وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى يتفق عليها المتعاقدان .

ولقد كان في ذلك ضمان هام تحتمى به مصر ، ولكن هذا الضمان مضى وذهب . لم يعد لمجلس العصبة وجود ، وقضى دون أن يعقب خلفاواتهى العمل بعهد العصبة ومن ثم فليست هناك هيئة مختصة قائمة في الوقت الحاضر من شأنها أن تنظر في مثل هذا الخلاف ، اللهم إلا إذا شاء البريطانيون أن يفضلوا بهذا الاختصاص على هيئة جديدة . ونستطيع أن نقول بعبارة أخرى إن الجزء الجوهرى من هذه المعاهدة قد استنفد أغراضه .

وأرى لزاما على وأنا اتحدث عن المادة ١٦ أن أذكر الجزء الباقى منها . ومما أثار دهشتى أن ممثل المملكة المتحدة لم يشر إليه بل هو قد جنح الى اخفائه عن أنظاركم وهو " ومن المتفق عليه أن أى تعديل يطرأ على هذه المعاهدة يجب أن ينص على استمرار التحالف بين الطرفين الساميين المتعاقدين طبقاً للمواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ " وبمعنى آخر أنه " ما دامت العلاقات بين الطرفين تستند الى معاهدة فان التحالف بينهما يكون دائما " وأنا أعلم أن المحالفات الدائمة كانت شائعة بعض الشيوع في القرن الثامن عشر ولكنها فشلت جميعا .

وقد نجد بعض الأمثلة على ذلك في القرن التاسع عشر . ومع هذا فإنى لا أعرف أية محاولة أخرى في القرن العشرين ترمى إلى عقد تحالف دائم . واليوم يحول الميثاق دون عقد تحالف من هذا القبيل . أما معاهدات التحالف الأخيرة التى أشار إليها السير الكسندر كادوجان فقد عقدت لمدة محدودة من السنين ولا تستطيع مصر الموافقة على إجراء أى تعديل فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يؤكد هذا التحالف الدائم إلا إذا خرجت على نصوص الميثاق ، وقد استنفدت معاهدة سنة ١٩٣٦ من هذه الناحية الهامة الغرض من عقدها وحل محلها الميثاق .

لقد استنفدت المعاهدة أغراضها :

وحسبى ما قلت عن عامل الزمن فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، والآن أرجو أن أسمح لى باستعراض جوانب المعاهدة الأخرى التى حدثت بحكومتى لى الاعتقاد بأنها استنفدت أغراضها . وسأتناول تناولا سريعا شروط المعاهدة التى نفذت بمخافيرها ولم يعد ثمة ما يدعو أحد الفريقين إلى المضى فى تنفيذها . مثال ذلك المادة الثالثة الخاصة بالعضوية فى عصبة الأمم وكذلك المادتان ١٢ و ١٣ الخاصتان بحماية الأجانب والغاء الامتيازات .

بريطانيا تحتفظ بأوضاع غير مشروعة :

ويظهر أن البريطانيين يذهبون إلى أنه كان من الواجب على مصر أن تنظر إلى المادة الثالثة عشرة نظرة الحامد الشاكر . والحق أنه لولا مركز البريطانيين فى مصر لألغى نظام الامتيازات الراهنة فيها قبل انعقاد مؤتمر مونترال سنة ١٩٣٧ بزمان طويل . وقد احتفظ تصريح سنة ١٩٢٢ الذى صدر من جانب واحد لبريطانيا بحق الإشراف على مصالح الأجانب . وأشار السير الكسندر كادوجان إلى هذا التصريح فعده حقا يحتفظ به لهم وكأنما حسب أن كلمة بريطانيا تخلق وحدها القانون الدولى ، وهكذا احتفظت بريطانيا لنفسها بهذا الحق .

وكانت مصر مغلولة اليدين في ذلك الوقت في حين قفى على مبدأ الاحتفاظ بامتيازات لأشخاص في دولة من الدول باعتبار أن هذا المبدأ من مخلفات العصور للفاخرة .

ولا يسعى إلا أن أعرب عن أسفى بدلا من الاعتراف بالجميل لأن تحزونا من هذا العبء جاء متأخرا كثيرا .

البريطانيون ألفوا تسوية منازعاتهم بالسلاح :

ومن أهم مواد معاهدة سنة ١٩٣٦ المادة الخامسة عشر ، وهى تتعلق بتسوية الخلافات الخاصة بتطبيق أحكام المعاهدة أو تفسيرها . وأستطيع أن أفهم لماذا لم يشر السير الكسندر كادوجان إلى هذه المادة ، مع أنه أشار فيما أظن إلى جميع مواد المعاهدة تقريبا . لقد كان من الطبيعى أن يعلق البريطانيون أهمية ضئيلة على هذه المادة لأنهم ألفوا مدة طويلة تسوية منازعاتهم بتسيير جنودهم المدججين بالسلاح فى شوارع القاهرة . بيد أن لهذه المادة أهمية كبرى بالنسبة لمصر لأنها كانت بمثابة صمام الأمان .

الاحتكام فى معاهدة سنة ١٩٣٦ :

هذه المادة الخامسة عشر تنص على أن "أى خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بصدد تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم" .

أما وقد زال الآن كل أثر لعهد عصبة الأمم فلم يعد أمامنا أى إجراء يحتم علينا معالجة الخلافات التى تنشأ حول المعاهدة . وبعبارة أخرى فإن هذه المادة الأساسية التى تشمل كافة أحكام المعاهدة قد استنفدت الغرض منها .

احتلال منطقة القنال :

وأنتقل الآن إلى المادة الثامنة وشروطها الخاصة بمراقبة القوات البريطانية في أراضي مصر بالقرب من قناة السويس "إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة". ثم تضيف المادة إلى ذلك قولها "ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، وعلى أى شخص أوهيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان".

وما دام مجلس عصبة الأمم لا وجود له الآن ، فليس أمام مصر جهة أخرى تلجأ إليها للفصل فى هذه المسألة الحيوية بعد انقضاء العشرين سنة إذا لم توافق بريطانيا على عرض الأمر على أية هيئة أخرى . وإذن لم يعد ثمة مبرر للتمسك بالمدة التى تظل القوات البريطانية مرابطة خلالها فى مصر .

الظروف الطارئة فى سنة ١٩٣٦ :

وقد وردت فى ملحق المادة الثامنة من المعاهدة نصوص مفصلة عن المساعدة التى يمكن أن تبذلها مصر لبريطانيا . إذا تمعنا فى هذه النصوص تبين أن المقصود منها بصفة عامة "الطوارئ" التى كانت تترأى فى الأفق فى سنة ١٩٣٦ ويخشى نتائجها ، وقد نكب العالم فعلا بتلك الحوادث الجسام فى سنة ١٩٣٩

مصر تخلص في الوفاء بدون معاهدة :

ولقد ظلت مصر مخلصه في الوفاء بالتزاماتها ولم تكن لتجيد عن موقفها هذا حتى ولو لم تكن ثمة معاهدة . فقد حرصت فعلا على أن تتعاون مع الولايات المتحدة ومع غيرها من دول الحلفاء تعاونها مع بريطانيا نفسها .

سبب انتصار الحلفاء :

لقد نسب ممثل المملكة المتحدة الفضل في انتصار الحلفاء في الشرق الأوسط إلى معاهدة التحالف وإلى الاحتلال العسكري ، وأغفل الحقيقة التالية وهي أن العامل الأول في هذا الانتصار هو ما بدا من ولاء المصريين لقضية الدول الديمقراطية وليس من شك في أن هذا الولاء — لا معاهدة سنة ١٩٣٦ — كان العامل الأكبر في انتصار الحلفاء في الشرق الأوسط.

ولقد أبرز المستر آتلي رئيس الوزارة البريطانية هذه النقطة إبرازا بارعا في خطبته التي ألقاها بمجلس العموم في يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٦ حين قال ”إن قوة أي تحالف لا تقوم على الدفاع عن نصوص بعض الوثائق المكتوبة ، بل تقوم على الشعور بالصدقة الحقيقية التي يستطيع أن يكسبها الإنسان عند الشعوب“ .

مصر تساعد الحلفاء :

ترى ، هل أنا في حاجة إلى تذكرة مندوب المملكة المتحدة بالتصريحات التي صدرت عن بعض ساسة بريطانيا المسئولين ، تلك التصريحات التي اعترفوا فيها بما بذلته مصر من تأييد لا يقدر للقضية المشتركة .

لقد جاء في خطاب المستر الكسندر مندوب المملكة المتحدة في مؤتمر باريس الذي عقد في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ ما يلي : ”إنني أود أن أذكر فيما يتصل بهذه المسألة ، أننا أغفلنا من وقت إلى آخر الحقيقة التالية

وهى أن مصر قد وقفت فى صفوف الحلفاء وحاربت إيطاليا ، وأن
الأراضى المصرية التى تتأخم مستعمرات إيطاليا قد اجتاحت ابتداء من
يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وتوغل العدو فيها مسافة بعيدة فى أوائل سنى
الحرب ، وأن مصر بذلت للحلفاء شيئاً كثيراً من المجهود الحربى باستخدام
جنودها وقواتها الجوية وبالانتفاع بأراضيها قواعد عظيمة الأهمية لأعمال
الحلفاء الحربية .

والواقع أن مصر قد عمدت ، منذ نشوب الحرب ، إلى قطع علاقاتها
الدبلوماسية بدول المحور ، وإذا كانت لم تعلن الحرب رسمياً على هذه
الدول إلا فى مستهل سنة ١٩٤٥ ، فإنما يرد ذلك إلى نفس السبب الذى
أعلنه المستر تشرشل فى خطبته التى القاها بمجلس العموم فى ٢٧ فبراير سنة
١٩٤٥ ، إذ قال ” لم يحدث قط أن شددنا على الحكومة المصرية فى دخول
الحرب ، وفى الحق أن النصيحة التى أمديناها إليها فى أكثر من مناسبة
كانت على العكس من ذلك . وقد كنا راضين كل الرضى عن موقف مصر
كدولة مشتركة فى الحرب .“

معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال :

وأن ماورد فى نص المادة الأولى من ” إن احتلال مصر عسكرياً
بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والأمبراطور قد انتهى “ ليس
إلا تمويهاً ينطبق أيضاً على ماورد فى المادة الثامنة التى تنص على أنه
” لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما
أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية “ ، إذ أن ملحق
هذه المعاهدة ينص على استمرار الاحتلال العسكرى فى بقعة واسعة وينطوى
على أهداف بعيدة المدى . فالقوات البريطانية المسلحة ترابط فى منطقة
من الأراضى المصرية تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وربع المليون .
ولا يزال البريطانيون منذ تم الجلاء عن القاهرة والاسكندرية يحتلون

منطقة واسعة ، وعلى مسيرة ستين ميلا فقط من عاصمتنا ، وهم دائبون على القيام فعلا بمناورات عسكرية في منطقة واسعة على الضفتين الشرقية والغربية من القنال ، وهم يدعون لأنفسهم الحق في الطيران فوق البلاد جميعا ، كما يدعون لأنفسهم امتيازات واعفاءات كثيرة .

الاحتلال سبيل التدخل :

ووجود هذه القوات يمكن البريطانيين من الضغط على الحكومة المصرية بصورة لا تتفق مع مركز مصر بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد لجأ البريطانيون في عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٤ إلى الحد من السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان المصري ، بل تسبب البريطانيون في أعوام ١٩٤٠ و ١٩٤٢ ثم في ١٩٤٥ في إسقاط الحكومات المصرية .

التستروراء حماية القنال :

والآن ما هو الغرض الحقيقي من هذا الاحتلال ؟ تقول المعاهدة إنه حماية القنال ، غير أن الالتزامات الأخرى من مثل إنشاء طرق السيارات ، ومد السكك الحديدية تكشف عن حقيقة الغرض من المعاهدة وهو تمكين البريطانيين من تحريك قواتهم على نحو يستطيعون معه السيطرة على مصر برا وجوا ، فهل يجوز بعد ذلك مقارنة هذه المعاهدة بمعاهدات المساعدة المتبادلة كما حاول ذلك ممثل المملكة المتحدة ؟

تعارض المعاهدة مع الميثاق :

إن هذه الأحكام من معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض تعارضا واضحا مع الميثاق ، لأنه يتعلق بالمفاوضة في شأن الأمن الجماعي ، وهو عقبة في سبيل مصر تحول دون اضطلاعها بما عليها من التزامات يفرضها الميثاق بشأن التعاون في القضاء على العدوان أينما كان مصدره . ولقد

أشترت من قبل إلى القرار الذى اتخذته الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ خاصا بسحب القوات المرابطة فى أراض تابعة للدول الأعضاء بدون موافقتها على ذلك فى معاهدات واتفاقات حرة تطابق الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية .

مفاوضات تبدأ بإنذار :

وقد سبق لى أن أوضحت أن مصر لم توقع معاهدة سنة ١٩٣٦ برضاها إذ لم تكن خاضعة للاحتلال العسكرى فحسب ، بل قد أبلغت بصريح العبارة أن امتناعها عن قبول الشروط البريطانية سيكون معناه إعادة الحماية أو ما هو شر منها وقد خضعت مصر لهذا الضغط فى جو مكفهر ينذر بالخطر ، إذ أرادت أن تتخلص من تحفظات سنة ١٩٢٢ البريطانية وأن يتحقق لها ما كانت تصبو إليه من استقرار ، كما أرادت أن تتجنب نتائج المفاوضات السابقة التى باءت بالفشل ، والتى كان البريطانيون يعمدون عقب كل منها إلى إحداث أزمة سياسية داخلية فى مصر .

كيف قبلنا معاهدة سنة ١٩٣٦ :

لقد وافقت مصر على معاهدة سنة ١٩٣٦ باعتبارها خطوة من خطوات تحريرها . وقد أكدنا فى ذلك الوقت أن تلك المعاهدة تتعارض مع استقلال البلاد .

ولقد أشار السير ألكسندر كادوجان إلى الكيفية التى قوبلت بها تلك المعاهدة فى البرلمان المصرى ، واقتبس فى هذا الصدد فقرة من بيان ألقاه محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين إذ ذاك — فاسمحوا لى الآن أن أكل تلك الفقرة — قال زعيم حزب الأحرار : ”إن الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر ، ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا

ما في المعاهدة من مزايا ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر في الواقع وألا تقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، وتمنعنا من أن نركز جهودنا في تحقيق آمالنا وأمانينا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى“ .

ثم ماذا قال أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب عن هذه المعاهدة ؟ لقد تكلم في مجلس النواب في ذلك الوقت فقال : ”إننا مضطرون إلى قبول هذه الشروط نظرا إلى الظروف القاهرة التي تحيط بنا ، والتي لا مفر منها“ . كما صرح الدكتور هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ الحالى في مجلس الشيوخ بقوله : ”إن كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئمتها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة بركة ، إذا فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطيع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر“ .

أما الحقيقة الواقعة وهي أن مصر أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ تحت ضغط الظروف القائمة في ذلك الحين فقد أيدها الأعضاء البارزون في مجلس العموم البريطانى في العام الماضى ، وإنى لأورد هنا ما ذكره المستر لندساي الذى كان عضوا في الحكومة البريطانية وقت توقيع المعاهدة بمجلس العموم البريطانى في شهر مايو من العام الماضى إذ قال : ”الحقيقة أن هذه المعاهدة وإن كانت قد جرت مفاوضاتها في جو يشوبه الإكراه وأنها عقدت قطعا والكل يعلم بأن هناك حربا على الأبواب ولم يقصد بها إطلاقا أن تكون بمثابة الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع“ .

العلاقات قائمة الآن على أساس الاحتلال :

وإنى لأكرر ياسيدى الرئيس ، أن مصر لم توقع معاهدة سنة ١٩٣٦ بكامل حريتها ، لقد سبق أن بينت أن هذه المعاهدة لا تتفق وميثاق هيئة الأمم ، لأنها لا تعتبر اتفاقا بين فرقتين متساويتين ، ولا تحقق المساواة في السيادة ، بل تقوم على أساس عدم المساواة فيها . ولقد ذكر المستر

أرست بيفن هذه الحقيقة في خطابه في مجلس العموم في ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ إذا قال: "إنه وجه جهوده في أثناء المفاوضات الأخيرة نحو وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عما كان عليه في الماضي ، بحيث تكون العلاقات بين الدولتين على أساس المساواة لا على أساس الاحتلال".

تحالف غير شريف :

لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذى نصت عليه هذه المعاهدة وهو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعى الكريمة المشرفة ، لا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينت من قبل مع اتفاقية قناة السويس التى عقدت في سنة ١٨٨٨ ولقد حاول ممثل المملكة المتحدة أن يظهر أن القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد وافق من حيث المبدأ على مرابطة قوات دولة عضوة في هيئة الأمم المتحدة في بلاد دولة أخرى من أعضاء هذه الهيئة إذا كانت بين الدولتين معاهدة تنص على ذلك .

على أن الواقع عكس هذا تماما لأن المبدأ الذى أقرته الجمعية العامة يحرم مثل هذه المرابطة ولكنه استثنى من هذه القاعدة العامة حالة واحدة هي إجازة هذه المرابطة إذا نص عليها في معاهدة تحقق ثلاث شروط . ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تحقق شرطا واحدا منها . فالجنود البريطانيون لا يرابطون في الأراضي المصرية بناء على رضى أعربت عنه مصر بحريتها ، وبصورة علنية في معاهدات أو اتفاقات تتشى مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية .

وفاق سنة ١٨٩٩ :

بقى على الآن أن أكل تحايل نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتصل بالمادة (١١) التى تعالج مسألة السودان . إن مجلس الأمن ليعلم حق العلم أن لاتفاقات سنة ١٨٩٩ طابعا غير رسمى (وهى خاصة بمستقبل الادارة

في السودان) ويدرك المجلس أيضا أن هذه الاتفاقات تقوم على أساس دعوى بريطانيا بأن يكون لها نصيب من إدارة السودان بحق الفتح .

لقد ذكر السير الكسندر كادوجان أن السودان كان قد أفلت من يد مصر مدة من الزمن قبل هذه الاتفاقات نتيجة لنجاح الثورة التي نشبت فيه على أنه يبدو أن السير كادوجان نسي أن البريطانيين أنفسهم هم الذين منعوا مصر من قمع هذه الثورة وهي في مهدها ، وأنهم هم الذين أرغموا مصر على إخراج جيشها من السودان في الوقت الذي كان الأمل ما زال قائما في إمكان إعادة النظام إلى نصابه في ربوع السودان .

ان مصر لم تتخل في أى وقت عن وحدتها مع السودان ، فباسم مصر وجه كتشترنداءه للسودانيين ، وباسمها أرغمت الحملة الفرنسية على النكوص على أعقابها في فاشودة ولم تمس اتفاقينا سنة ١٨٩٩ سيادة مصر ، ولقد حاول البريطانيون أن يبرهنوا على أنهم يشتركون في تلك السيادة . ولكن السودان ظل كما كان دائما ، متحدا مع مصر .

بريطانيا هي التي تحكم السودان :

تشير المادة ١٧ من معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استمرار النظام الإدارى في السودان مؤقتا ، وقد تحدث السير الكسندر كادوجان عن " حكومة السودان " والواقع أن السودان محكوم منذ زمن طويل ، ولكن لنسدن هي التي تتولى الحكم فيه الآن . والإدارة التي تتولى حكم السودان هي إدارة أوتقراطية عسكرية بمعنى الكلمة . وهذا هو نوع الحكم الذي يريد البريطانيون الاستمرار فيه طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦

مساوى بريطانيا في إدارة السودان :

يقول ممثل المملكة المتحدة المحترم إن بريطانيا نفورة بما فعلته في السودان . فهل هي نفورة بحالة التقهقر التي بقى فيها السودانيون ؟ وهل تجرؤ على أن تدافع عن مسلكتها في حرمان السودانيين من التعليم العام ؟ وأنها وقفت

التعليم العالي على إعداد من ستوكل إليهم الوظائف التافهة الصغيرة ؟ الواقع أن أمر التعليم في السودان ما يزال مهملًا بعد خمسين عاما من قيام الإدارة البريطانية فيه ، وهو إهمال يفوق ما متى به التعليم في مصر من إهمال بعد عشرين سنة من الاحتلال .

لقد تحدث السير الكسندر كادوجان طويلا عن منح السودانيين حق اختيار مصيرهم وتقريره ، وهو أمر لا يعني الجحد في تفكير البريطانيين ، لأنه لا يكون إلا عند ما يكون السودانيون أهلا للحكم الذاتي ، وهذا معناه في لغة الاستعمار ، في المستقبل النائي البعيد ، بل يعترف البريطانيون بأنه لا بد من مضي وقت طويل قبل أن يصل السودانيون الى هذه الدرجة من النضج السياسي .

وكثيرا ما أشار البريطانيون الى ضرورة الوقوف على رأى السودانيين بالطرق الدستورية ، ولا ريب أنه من بواعث السخرية حقا أن نتحدث عن الطرق الدستورية في بلد لم يعرف الانتخاب على أى وجه طيلة ثمانية وأربعين عاما ، هي مدة الإدارة البريطانية . إذ أن معنى ذلك من غير شك الوقوف على رأى السودانيين في ظل الاحتلال البريطانى على صورة توصى بها لندن .

بريطانيا دخيلة علينا :

وأستطيع ياسيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة في شأن هذه المسألة . إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل في هذا المضمار ، ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم وإن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل ان الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية في لندن النائية .

وحدة وادى النيل :

وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب ما يسوغ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاءهم المتبادل . ولقد سبق أن بسطت لكم الأسباب التى تجعل من الضرورى احترام وحدة وادى النيل . كما بينت لكم أن لا حياة لمصر بغير السودان ، وأن لا حياة للسودان بغير مصر ، وليست الحياة التى يهبها النيل هى وحدها التى تفرض اخوتنا ، فهناك التقاليد التى ترجع إلى مئات السنين ، وهناك اللغة المشتركة والثقافة المشتركة . هذه جميعا تقوى ما بيننا من أواصر يابى المصريين والسودانيين فصمها .

وقد صنعت هذه التقاليد وحدة وادى النيل الذى يعيش أهل الوادى جميعا على جوده وخيراته . وهذه الوحدة هى التى يسعى البريطانيون ، إلى فصمها ، واستمرار إدارتهم فى السودان من شأنه العمل على ذلك .

ان السير الكسندر كادوجان يؤكد لكم أن حكومة المملكة المتحدة لم تنهج سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، ولكن ينخيل الى أنه لا يسهه أن ينكر أن هذا الهدف هو ما يعمل الموظفون البريطانيون على تحقيقه فى السودان . بل انهم ليذهبون فيما يبدو ، إلى حدة العمل على تقسيم السودان ذاته .

*
* *

ياسيدى الرئيس

أظن أنه لا بد أن يكون قد وضح الآن لماذا تعتبر الحكومة المصرية معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أستنفدت أغراضها ، ولماذا التجأنا الى مجلس الأمن نلتمس منه المساعدة بعد أن أخفقت المفاوضات لتعديل تلك المعاهدة .

المفاوضات في نظر بريطانيا :

ولقد أشار ممثل المملكة المتحدة في شيء من التفصيل إلى المفاوضات الأخيرة التي دارت بين بلدينا ، قائلا إن موافقة بريطانيا على إجرائها كانت " تفضلا من جانبها وكياسة " .

ولكن وزير خارجية بريطانيا لم يكن يرى هذا الرأي عندما قال في مجلس العموم يوم ٢٧ يناير من هذا العام " من الواضح أن مصالح البلدين تقتضى إبرام معاهدة جديدة " .

لقد قال ممثل المملكة المتحدة ان فشل المفاوضات الأخيرة يرجع إلى الاختلاف على مسألة واحدة فقط . فأراد بكلامه هذا أن يقول إن خلافا ضيقا نشأ حول صيغة إحدى الوثائق التي وقعها كل من صدق باشا والمستر بيفن بالحرف الأول من اسميهما في لندن في شهر أكتوبر الماضي .

لذلك أرى لزما على ، والحالة هذه ، أن أوضح لمجلس الأمن أن المفاوضات الأخيرة انطوت على طائفة من المسائل . فمنذ البداية أصر وفد مصر على الاعتراف بوحدة وادى النيل شرطا أساسيا لأى اتفاق . ولقد أوضحنا في المذكرات التي قدمناها لممثلى بريطانيا أن مصر تطالب الاعتراف بوحدة وادى النيل ، لا على أن هذه الوحدة معنى أجوف بل على أنها القاعدة الوحيدة التي يمكن أن يقوم عليها مستقبل السودان بصورة ترضى رغبات المصريين والسودانيين المشتركة . وقد ظل المفاوضون البريطانيون شهورا طويلة يتحاشون النظر في هذا الطلب الأساسى .

فشل المفاوضات نتيجة للطامع الاستعمارية :

وكان من جراء إصرار مصر الشديد على هذه النقطة أن غادر ممثلو بريطانيا القاهرة في شهر سبتمبر من العام الماضى فقطعوا بذلك المفاوضات فعلا وقد أراد صدق باشا إنقاذ الموقف فسافر إلى لندن حيث قابل المستر

ييفن ، وفي هذا قال المستر آتلي رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بشأن تبادل وجهات النظر في لندن " كانت محادثات شخصية لا مفاوضات ، وقد أجريت بعد تفاهم الجانبين على عدم ارتباط حكومتيهما بشيء وأنها محادثات سرية " ، ولقد حاول الوزيران ما استطاعا ، إيجاد تسوية للزراع من جميع وجوهه ، ومعنى ذلك أن الوثائق التي وقعها بالأحرف الأولى شملت عدة مسائل وحلول ، بيد أن عدم الاتفاق على أمر ما من الأمور الرئيسية معناه فشل المقترحات بأكملها وقد اعترف المستر ييفن في إحدى الوثائق بمطاب مصر الأول الخاص بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، ولكن ما كاد هذا الأمر يذاع حتى فسرت تلك الوثيقة تفسيرات مختلفة ، فقال البريطانيون إن اعترافهم مقصور على السيادة الرمزية بالرغم من أن سيادة مصر الفعلية على السودان لم تبحث خلال المفاوضات .

وانما أبرز مستر ييفن الخلاف إذ اقترح في ٦ ديسمبر أن يبعث إليه صدق باشا خطابا تفسيريا يلحق بالمعاهدة وقد أرفقت صورة من نص هذا الكتاب بالاقترح .

غرض الانجليز من المفاوضات :

ولم يقتصر هذا النص على مسألة واحدة بل شمل عدة مسائل لم يثر بعضها في مناقشات سابقة . وقد طُلب إلى صدق باشا فيما طلب منه أن يقرر أن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان ، وهو المشروع الذي وقعه هو والمسترييفن ، بالأحرف الأولى من اسميهما يعد بمثابة تأكيد للحالة القائمة في السودان . وأنه لا يمس بحال من الأحوال حق المملكة المتحدة في تأمين الدفاع عن السودان .

أما الذي طُلب إلى صدق باشا أن يقره في هذا الشأن فهو أن مشروع هذا البروتوكول لا ينص على الاعتراف بوحدة مصر والسودان بل ينص على فصل عرى هذه الوحدة في النهاية .

انفصال شطرى الوادى سياسة انجليزية مقررة :

وقد حدث فى الوقت نفسه أن أدلى حاكم السودان العام بموافقة من رئيس الوزارة البريطانية ، بتصريح فى الخرطوم يوم ٨ ديسمبر فحواه أن مشروع هذا البروتوكول ينطوى على إمكان فصم العربى بين شقى الوادى . ودأب الموظفون البريطانيون فى السودان على تشجيع فصل السودان عن مصر وإعداد العدة لاقتطاع السودان من مصر فعلا .

وقد رفض صدق باشا بطبيعة الحال أن يوقع مشروع الخطاب الذى قدمه إليه مستر بيفن ، بل بعث إليه بدلا من ذلك بمفكرة بين فيها الصورة الواضحة التى خرج بها من مشروع البروتوكول وأشار إلى أن التفسير البريطانى له قد نأى به عن أصل مدلوله وتجاوز المحادثات التى أدت إلى وضعه .

الوحدة تحت التاج هدف مصر :

وقد كانت هذه الحوادث سببا فى القضاء على ثقة المصريين بحسن نية الحكومة البريطانية فيما أعلنته من استعدادها للاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . بل لقد أكدت هذه الحوادث مرة أخرى استحالة الوصول إلى أية تسوية يمكن أن تحقق مطالب مصر الجوهرية .

لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن :

فلم يبق أمام مصر بعد ذلك إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن وهكذا أصبح هذا النزاع الآن معروضا عليه مجردا من التأويلات التى بدت فى مقترحات صدق — بيفن .

أما المفاوضات التى وقفنا عليها سنة كاملة فلم تخفف من حدة هذا النزاع الذى ينطوى كما كان ينطوى دائما ، على مسألة جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا غير مقيد بشرط عن كل جزء من الأراضى المصرية وانتهاء الادارة البريطانية الانفصالية بالسودان .

الوضع السياسى للمعاهدة :

والآن وقد فرغت من تحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ والمفاوضات التى دارت لتعديلها ، أريد أن أعرض عليكم باختصار الوضع السياسى للمعاهدة كى تقيموا له وزنا حينما تبحثون فى مطالبنا .

قيود الاستقلال فى سنة ١٩٢٢ توحى بمعاهدة سنة ١٩٣٦ :

لقد أشار ممثل بريطانيا إلى هذا الوضع إشارة عابرة عند ما تحدث عن تصفية التحفظات الواردة فى تصريح سنة ١٩٢٢ البريطانى . والواقع أن هذه التصفية كانت الغرض من عقد المعاهدة ، فإذا كانت تلك التحفظات ؟

لقد وردت تلك التحفظات فى تصريح بريطانى من جانب واحد صدر قبل إلغاء ولاية تركيا على مصر . وكان ذلك التصريح فى ذاته تصفية للحماية التى أعلنتها بريطانيا فى سنة ١٩١٤ دون أن تستشير مصر . وكانت تلك الحماية بدورها تصفية للاحتلال العسكرى الذى بدأ فى سنة ١٨٨٢ . بجميع الوسائل كانت ترجع كلها والحالة هذه إلى استخدام القوة غير المشروعة التى ليس لها ما يبررها ، وهى القوة التى وطدت بها بريطانيا أقدامها فى مصر . وهكذا كانت كل خطوة مشوبة بتلك الروح الخبيثة القديمة وكانت كلها سلسلة عجيبية من الحوادث وقد طرقت كل حلقة من تلك السلسلة بالقوة والضغط .

تحالف غير طبعى :

والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه ؟ إن البريطانيين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبعى لكى يطيلوا الاحتلال العسكرى البغيض . انهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية .

يجب وضع حد لأسطورة الاستعمار :

ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن أسطورة الاستعمار لا بد من وضع حد لها وأنه لا يمكن أن يسمح لها بعد اليوم بأن تعرقل العلاقات بين مصر وبريطانيا وتثير المنازعات ولأحقاد . ان وضع نظام جديد ليس في صالحنا فحسب ، بل في صالح بريطانيا كذلك . لقد أقمت الحجة على أن مصر والسودان يستطيعان الارتباط بعلاقات ودية للغاية مع البلدان الأخرى ومنها بريطانيا ، وأنهما سيحققان السلم على طول النيل ، ويعاونان هيئة الأمم المتحدة على تعزيز السلم وصيانتة في الشرق الأوسط ، وعلى حفظ السلم ولأمن الدولى .

واجب المجلس نحو الأمن الدولى :

وسواء أكانت هناك معاهدة ، أم لم تكن هناك معاهدة فإن واجب مجلس الأمن يقتضيه أن يعالج كل ما من شأنه تهديد السلام ، وأن يتخذ التدابير الإجماعية الفعالة لمنع عوامل التهديد للسلم وإزالتها ، وأن يأخذ علماً بكل نزاع قد يؤدي استمرار قيامه إلى تعرض الأمن والسلم الدولى للخطر .

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلص من مسئوليته الأولى فى المحافظة على السلم والأمن الدولى بسبب الموقف القانونى للفريقين المتنازعين . والحكومة المصرية حينما بلأت إلى مجلس الأمن أيدت موقفها بحقائق سياسية لا يمكن مناقشتها .

لماذا بلأنا لمجلس الأمن ؟

وأولى هذه الحقائق أن النزاع قائم ملموس . والحقيقة الثانية أن الحكومة المصرية بذلت جهوداً صادقة مخلصه لتسوية النزاع بطريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة فباءت جميعها بالفشل . والحقيقة الثالثة أن استمرار

هذا النزاع قد يعرض الأمن والسلم للخطر لا في وادى النيل فحسب ، بل وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط . والحقيقة الرابعة ، أن شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات الودية المسالمة لا يمكن أن توجد في هذا الجزء من العالم إلا بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية وبإنهاء الإدارة البريطانية الانفصالية في السودان .

لم نلجأ الى استعمال القوة :

هذه هي الحقائق التي حدثت بالحكومة المصرية إلى الالتجاء إلى مساعدة مجلس الأمن ، ولقد عمد مندوب المملكة المتحدة إلى التلويح بأن أى خطر يهدد السلم والأمن في هذا النزاع يجب أن يعزى إلى الحكومة المصرية وحدها ، وردا على ذلك أقول إنه لو كانت حكومتى قد بلحات إلى القوة أو هددت باستخدام القوة لأدى ذلك من غير شك إلى تدخل مجلس الأمن ، ولكن حكومتى لم تتخذ مثل هذه التدابير ، بل إننا سلكنا الطريق السوى متمسكين بالتزاماتنا طبقا لميثاق الهيئة ، وإني لأكرر أننا لم نجئ الآن هنا لنسمعكم صاصلة السيوف . ومن العجيب حقا أن يكون في مسلكنا الذى ينطوى على الغاية من الحكمة والتعقل ، وفي تمسكنا بمبادئ ميثاق الهيئة ما يحمل البريطانيين على مطالبتكم برفض شكوانا دون أى اعتبار لما تنطوى عليه من الحق والعدالة .

لا أستطيع أن أتصور أن مجلس الأمن سيقضى بأن الحكومة التى تلتزم حدود القانون لا يحق لها أن تعرض قضيتها لا لشيء إلا لأنها تلتزم تلك الحدود .

الاحتلال يثير مشاعر المصريين :

وليسمع لى ، سيدى الرئيس ، أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يؤدي استمرار هذا النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى ، رغم ما تنطوى عليه أعمال الحكومة المصرية من مقاصد سامية .

لقد ظل الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة وستين عاما يضمرون السخط بسبب مرابطة القوات البريطانية فى الأراضى المصرية ، وكانت آمالهم فى تسوية هذا النزاع تبوء بالخيبة المرة تلو المرة ، حتى صارت توكدات الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البلاد مدعاة إلى السخرية والتهكم .

ضيوف طفيليون :

وكثيرا ما وقعت حوادث خطيرة بين مواطنينا وبين أولئك الضيوف الطفيليين الذين لم يدعهم أحد ، والذين راحوا يتصرفون كما لو كانوا أصحاب البلاد .

الانتحار :

وهذا السخط المتمكك لنفوس الجماهير لا يمكن تداركه فحسب ، بل هو نوى لا يحصى عنه ولا سبيل إلى إنجاده حتى لقد أوشك أن يتفجر ، وطالما أدى إلى أعمال العنف بل أفضى فى الشهور الأخيرة إلى إراقة الدماء وإزهاق أرواح كثيرة .

فإذا كانت الحكومة المصرية قد استطاعت أن تصد هذا الطوفان ، وأن تحول دون هبوب العاصفة ، فذلك لأننا مضينا بقضيتنا نلتمس العون من مجلس الأمن الذى يعلق المصريون آمالهم اليوم عليه .

وأودّ يا سيدى الرئيس أن أكرر أنه ما دام الاحتلال باقيا فلن يكون فى الطرق تهدئة سخط الشعب ، ولا هناك سبيل إلى إنجاده إذا اشتغل وأن زمام الأمر ليفلت بسهولة فى مثل هذه الأحوال ، وحينئذ فلن تغنى النيات السامية لحكومتي شيئا .

نعم لاشك أنه من واجب حكومتى أن تتمدر مثل هذه الاحتمالات وتبادر إلى دفعها ، ولكن لاشك أيضا في أن وظيفة مجلس الأمن ، بعد أن أخفقت المفاوضات المباشرة ، هي إنهاء الاحتلال البريطانى والتدخل الذى يثير حفيظة الشعب وسخطه .

ولا ريب فى أنكم ستكونون عوننا لنا على استئصال هذا السرطان الذى يفتاب السلام فى وادى النيل .

فى وسع بريطانيا أن تسحب قواتها غدا :

إننى أعتقد أنى أوضحت لكم أنه ما دام الاحتلال قائما بأى شكل من الأشكال ، فإنه سيظل يسمم علاقاتنا مع البريطانيين ، فهو لا يعرقل التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى وادى النيل فقط ، ولا يهيئ الجولال المنف لحسب ، بل يخلق كذلك تهديدا يضيف عقبة أخرى إلى العقبات التى تحول دون صيانة السلم والأمن فى الشرق الأوسط المضطرب ، ومرد هذا التهديد إلى المسلك الذى سلكته الحكومة البريطانية والذى تعلنه الآن ، وتنوى أن تمضى فيه ، إن علاج هذا الموقف فى أيدي البريطانيين ، وهم ليسوا فى حاجة إلى أى ترخيص منصوص عليه فى معاهدتهم مع مصر بشأن سحب قواتهم من الأراضى المصرية ، لأن فى وسعهم أن يسحبوا قواتهم فدا .

.. ولكنها لا ترضى :

ومع ذلك يبدو أن حكومة المملكة المتحدة لا تريد أن تفعل شيئا فى هذا الصدد من تلقاء نفسها ، ولهذا السبب لجأت مصر إلى مجلس الأمن لى يريحها من هذا العبء الذى لا يحتمل . ولهذا نطالب بجلاء القوات البريطانية من وادى النيل جلاء تاما ناجزا لا شرط فيه وإنهاء الإدارة الانجليزية الحاضرة فى السودان .

العالم يتحرك إلى الأمام :

لقد قال المستر هربرت موريسون في خطبة القاها في مجلس العموم البريطاني يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ”إن عام ١٩٤٦ ، في الشرق الأوسط ليس عام ١٩٣٦ أو عام ١٩٢٩ ، فالعالم قد الف التحرك ، ونرجو أن يكون تحركه إلى الأمام“ .

ورجائي ، يا سيدى الرئيس ، أن تسود مثل هذه الروح مجلس الأمن وأن يعالج المجلس هذه القضية في عام ١٩٤٧ على ضوء الميثاق ، فتحققون رسالتكم السامية التي يملها عليكم الميثاق وتعملون على صيانة الأمن والسلام .

خطاب

حضرة صاحب المرونة محمود فهمي الترقشي باشا
رئيس مجلس وزراء مصر امام مجلس الامن
في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

حفرة صام الدونة محمود فرهمى التفراسى باشا

رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الأمن

في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أود — ردا على بيان سير الكسندر كادوجان الذى أدلى به يوم الاثنين الماضى — أن أبادر أولا فأهنيء مندوب المملكة المتحدة المحترم على توفيقه فى اكتشاف أهمية الحجمة التاريخية بعد أن كان قد بدأ باستبعاد التاريخ كلية. فقد عاد يوم الاثنين الماضى فأخذ يتتبع مبدأ الاحتلال البريطانى وما نجم عنه من نتائج وخيمة .

اختلاف الروايتان المصرية والبريطانية عن حوادث الاحتلال :

وكان طبيعيا أن تختلف الروايتان المصرية والبريطانية عن حوادث خمسين عاما مضت أو ستين ، ذلك أن الرجل الذى ينظر من خلال فتحة بندقية محشوة لا يمكن أن يرى ما يراه الرجل الذى يضع أصبعه على زناد تلك البندقية . ولست أظن أن ثمة نقطة واحدة من النقاط التاريخية التى أدلى بها السير الكسندر كادوجان يصعب على تفنيدها ، ولست فى حاجة لتفنيدها إلى أن ألجأ لغير المصادر البريطانية ذاتها كالمجلدات السنوية لمجلة الشؤون الدولية التى يصدرها المعهد الملكى فى لندن .

الاستشهاد بالمؤلفات التاريخية :

كما أستطيع إذا لزم الأمر أن أستشهد بمؤلفات مؤرخين من غير الانجليز — ككتاب تاريخ أوروبا السياسي لبورجوا — ومع ذلك فإننى على يقين باميدى الرئيس من أن مجلس الأمن سيتطرق إليه المثل إذا أنا واصلت الجدل التاريخى ، فليس المطالب منكم أن تصدروا حكما على الحوادث المتابعة التى استغلها البريطانيون للتغفل فى الشؤون المصرية والتى حملوا أنفسهم بسببها عبء القيام بتلك الواجبات الانسانية التى نصبوا أنفسهم حماة لها والتى برروا بها سلوك ذلك الطريق لذى يصفون عليه الآن صفة الاستعمار المنشئ للأمم .

ولا شك فى أنه يرضى ضمائرهم أن تكون الكلمة الأخيرة فى هذا النقاش للغات المؤرخين — لانه انكتب حتى المدرسية منها فى كل البلدان تقريرا لظن حكما للمؤرخين هو فى صالح مصر .

الغرض من الشواهد التاريخية :

لن يستهينى ما فى تصحيح الأخطاء الفاحشة التى وردت فى بيان ممثل المملكة المتحدة يوم الاثنين الماضى من اغراء .

ولن أثقل عليكم بتفاصيل أخرى من الضغط البريطانى الذى أرغم مصر على الخروج من السودان خلال الاثنى عشر عاما من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٦ .

وان امتثل سعة صدركم بتلاوة الاحصائيات الصحيحة فيما يتعلق بعدد الضحايا المصريين فى الحملة السودانية من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٨٩٨ فهذه ليست إلا مثل من الأمثلة التى لا أريد أن أثقل عليكم بسردها . وأود أن

أذكركم بأن الغرض من جميع شواهدى التاريخية هو أن أضع أمامكم صورة صحيحة لتاريخ النزاع الحالى ، فان هذا التاريخ هو الذى يجعل المصريين يشعرون شعورا عميقا بما لحقهم من ضيم فى موقفهم الحاضر .

انجلترا تحاول إخفاء أقذار الاستعمار :

وتاريخ هذا النزاع يفضى إلى أحداث لا تغنى معها النوايا السلمية للحكومة المصرية ، وهو تاريخ لم يعرض له أصلا بيان السير الكسندر كادوجان بل لقد حاول فى بيانه أن يخفى أقذار الاستعمار بألوان الطلاء ، والواقع أنه أغفل ذلك اغفالا تاما ، وهو بهذا قد أثبت عجزه عن مواجهة جوهر القضية فى صميمها .

أقوال ثقة المؤرخين عن مصر والسودان :

وأظن كذلك أنكم لا تريدون منى أن أواصل النقاش فى وجوه معينة للسياسة البريطانية فى السودان . ومع ذلك فقد تسمحون لى بذكر نقطة أو نقطتين أوردهما السير الكسندر كادوجان ، فقد أنكر إنكارا باتا وحدة مصر والسودان من حيث هى حقيقة تاريخية ، مع أن المؤرخ الكبير السير أ . و . بذج — كغيره من المؤرخين — يقول : " يبدو أن السودان كان يعتبر من قديم الزمان جزءا متما لمصر " .

نوايا بريطانيا نحو تقسيم السودان :

وقد أنكر ممثل بريطانيا كذلك أن للبريطانيين أية نوايا نحو تقسيم السودان ، وصرح بأنه لا يدرى شيئا عن بيان السكرتير الإدارى الذى سبق أن أشرت إليه ، ومع ذلك فإن البريطانيين قد وزعوا عليكم هنا نشرة عن تقدم السودان اثبتوا فيها هذه النوايا بعبارة جلية لا خفاء فيها ،

في صفحتي ١٣ و ١٤ ، واليكم هذا البيان : ” ان هذه الأعمال تتجه إلى فصل الشمال عن الجنوب وأكّد ذلك استعمال اللغة الانجليزية بدلا من العربية في مدارس الجنوب . وينحشئ السودانيون في الشمال أن تكون نتيجة ذلك آخر الأمر شطر البلاد شطرين ، بل وضم الجنوب أو جزء منه إلى أوغندا ، ولكل من الفريقين حجج عدّة لإثبات هل تؤدي مثل هذه الخطوة إلى فائدة أهل الجنوب أو إلى فائدة بقية أفريقيا . وهل يصح أن تكون هذه المسألة موضوعا صالحا لدراسة لجنة دولية “ .

إدارة السودان تحوّل تجارة السودان عن طرقها الطبيعية :

لقد حاول السير الكسندر كادوجان أن يفند قولي : ” بأن إدارة السودان حولت الصادرات السودانية من طرقها التجارية الطبيعية التقليدية الممتدة على طول نهر النيل ، إلى موانئ البحر الأحمر “ ومع ذلك فإن هذا القول قد ورد بعبارات تكاد تكون واحدة في كتاب وضعه موظف كبير من موظفي إدارة السودان عام ١٩٣٥ . ففي الصفحة ١٦٧ من كتابه : ” السودان الانجليزي المصري “ تقرأون : ” كانت المدن الكبرى في زمن العرب ، بربر ، أكبر مدن شمال السودان فأصبحت الآن خيالا بالنسبة إلى ما كانت عليه في الماضي ، ثم الدامر وشندي والمتمه ، فقدت هذه المدن اليوم كثيرا من أهميتها السابقة نظرا لتركيز تجارة صادرات السودان في الخرطوم وأم درمان وبورسودان ، وتحويل طرقها التجارية من وادي النيل إلى البحر الأحمر “ .

قاضى القضاة :

وقد أشار المندوب البريطاني كذلك إلى ما رفضته حكومة السودان أخيرا من السماح بتعيين مصري لمنصب قاضى قضاة السودان ، فلم يبد أى تقدير لمعنى وجود صلة روحية ودينية بين المصريين والسودانيين .

التدخل البريطاني يدق أسفينا بين شعبي الوادي :

فاذا أضيف هذا الحادث إلى الحوادث الجارية ، فانه يؤيد حجتنا القائلة بأن التدخل البريطاني يدق أسفينا بين شعبي الوادي ويعزل أحدهما عن الآخر . على أنه يجب على أن لا أفيض في الكلام على ما بين وجهتي نظرنا من خلاف ولا أبسط الآن مرة أخرى المسائل الجوهرية في هذه القضية ، وهي المسائل التي رأى السير انكسندر كادوجان من الملائم أن يتجاهلها .

المسائل التي تتجاهلها بريطانيا :

١ — أثر معاهدة سنة ١٩٣٦ في مطالب مصر :

٢ — الخطر الحقيقي الموجود الآن الذي يهدد السلم والأمن :

وتتلخص هذه المسائل في أمرين : الأول أثر معاهدة سنة ١٩٣٦ في مطالب مصر ، والثاني الخطر الحقيقي الموجود الآن الذي يهدد السلم والأمن . ولقد قدم مندوب الملكة المتحدة معاهدة سنة ١٩٣٦ اليكم بوصفها سدا يقوم في وجه مطالبنا وحكم على إعلان صحتها على هذا الحسبان . وقد حلت هذه المعاهدة يوم الاثنين الماضي فيبت ، مادة بعد مادة ، أن أحكامها استنفدت الغرض منها ، ودلت على أن بعض هذه الأحكام أصبح الآن من نافلة القول . وذكرت أن أحكاما أخرى — ومنها التدابير الخاصة بتسوية المنازعات وهي جوهرية بالنسبة إلى مصر — لم يعد في الإمكان تنفيذها لأنها تمنح سلطة الفصل في الأمور لهيئة لم يعد لها وجود هي مجلس عصبة الأمم — توصى بإجراءات نص عليها في ميثاق هيئة دولية زالت الآن من الوجود ، وأعني بها دستور عصبة الأمم .

فإذا نظرنا إلى معاهدة ١٩٣٦ في مجموعها رأينا أنها تحوى بين طياتها موادا كثيرة عقيمة فقدت صلاحيتها بوصفها أساسا للعلاقات الإنجليزية المصرية . فالضمان الذى وضعته لمصر قد تبخر وتلاشى .

على أنه قد بذلت جهود للخلاص من هذه النتيجة فيما يتصل بأحكام المعاهدة التى تقضى بعقد تحالف شاذ غير طبيعى ، واحتلال عسكري خطر ، واستمرار قيام الإدارة الانفصالية فى السودان .

أما فيما يتعلق بالتحالف فإن السير الكسندر كادوجان لم يحاول فى خطابه الإشارة إلى ما لهذا التحالف من صفة التأييد ورأى أن يتجاهل هذا المظهر البارز الذى يضع التحالف فى مركز يتناقض مع الميثاق تناقضا تاما قد يحول بين مصر وبين الوفاء بالتزاماتها التى نص عليها الميثاق . وفيما يتعلق بالاحتلال العسكرى أصبحت المدة التى تحددها المعاهدة لبقائه نافذة . كذلك فالقيود المفروضة على القوات التى ترابط فى مصر — وهو ما لا يحترمه البريطانيون فى الواقع — يفقد هذه المراقبة نفسها أى احتمال فى أن يكون لها غرض مشروع .

والواقع أن الاحتلال يمكن البريطانيين من مواصلة الضغط على الحكومة المصرية ، فقد عرقل هذا الاحتلال فى الأعوام الأخيرة مهمة الحكومة فى تحقيق إرادة الشعب المصرى على الوجه الأكمل . وهذا الجزء من معاهدة سنة ١٩٣٦ ليس له شبيه فى الاتفاقات الخاصة بالقواعد الحربية التى أشير إليها ، وهو عقبة فى سبيل تلك " المساواة فى السيادة " التى يكفلها الميثاق . ولا ريب فى أن وجود النظام الحديد الخاص بالأمن الجماعى الذى يقرره الميثاق ، يجعل وجود القوات البريطانية لا حاجة إليه سواء لضمان حرية قناة السويس وسلامتها أو للدفاع عن مصر . فهذا الجزء من معاهدة ١٩٣٦ قد استنفد أغراضه ولم يعد البريطانيون فى حاجة إلى معاهدة مع

مصر لكي يجلو بقواتهم عن أراضيها فليشتوا رحالهم ويعودوا بقواتهم إلى بلدهم . ولقد طنطن ممثل المملكة المتحدة المحترم بما أعربت عنه بريطانيا في المفاوضات الأخيرة من الاستعداد لأن تجلو جميع قواتها عن منطقة القنال في موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

إتمام الجلاء في موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ :

وإننا نطلب من مجلس الأمن أن يقرر إتمام هذا الجلاء في موعد غايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٧

وفيما يتعلق بالسودان فإننا نصر على أن التدابير الوقتية المنصوص عليها في اتفاقية ١٨٩٩ والتي امتدت مدتها في معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها .

البريطانيون يسلمون بأن السودان أرض مصرية :

ويسلم البريطانيون أن السودان كان أرضا مصرية خلال ستين عاما في القرن التاسع عشر كما يسلمون بأنهم حملوا مصر على سحب قواتها من السودان عقب احتلالهم لها عام ١٨٨٢ .

كذلك يسلم البريطانيون بأن استرداد السودان قد تم باسم مصر . وعليهم أن يسلموا بأنهم هم الذين حرّموا مصر من أن يكون لها صوت مسموع في حكم السودان وقد كان مفروضا أنه حكم مشترك . وعليهم أن يسلموا بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تمس سيادة مصر على السودان ، ومع ذلك فإنهم في خلال المفاوضات الأخيرة استطاعوا أن يحملوا أنفسهم على الاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . وسرعان ما حاولوا مسخها حتى أحالوها إلى صيغة رمزية .

ولو كان لمجلس الأمن أن يعتمد على الحقائق التي قدمها البريطانيون وحدهم لما تردد في القول بأن الإدارة البريطانية في السودان كانت بعيدة كل البعد عن التوفيق والنجاح .

عدم صلاحية الادارة البريطانية في السودان :

فإن النشرة التي وضعوها عن تقدم السودان تقرر في الصفحة ١٣ "إن الإدارة كانت تنفر من فتح أبواب الجنوب ريثما يصبح أهله قادرين على الوقوف على أقدامهم . وقد تأخرت الإجراءات التي تعدهم لذلك أمدا طويلا" . وجاء كذلك في الصفحة نفسها "إن الإدارة السودانية لم تقم حتى السنوات الأخيرة إلا بنصيب ضئيل مباشر في تعليم سكان الجنوب" .

وإني لأستطيع أن أعدد هذه الامثلة لأدلل على عدم صلاحية الإدارة البريطانية التي سيستمرون على اتباعها الآن بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ المنهارة .

نحن نطلب إليكم أن تصححوا هذا الوضع من غير إبطاء ، فإن فيه تهديدا قائما للسلم ، وهذا التهديد يرجع إلى البريطانيين أنفسهم .

الموقف اليوم :

والموقف اليوم يتلخص في أن الاستياء من وجودهم بالغ أشده . ولا يمكن كبته ، ولا تجاهله .

ولقد ثار شعور الشعب في الأشهر الأخيرة فأهرق دماء وأزهقت أرواح . لهذا نحن نطلب من مجلس الأمن أن يقدر الآثار التي تترتب على هذا النزاع في جميع بلاد الشرق الأوسط .

مطالبنا من مجلس الأمن :

ونطلب منكم أن تقوموا ما في هذه الحالة من اعوجاج بدون إبطاء .

ونطلب منكم أن تأمروا القوات البريطانية بالخروج من أراضينا وانتهاء الادارة البريطانية في السودان .

وانى ياسيدى الرئيس أودّ فى الختام أن أذكر مجلس الأمن أننا لا نعيش فى سنة ١٨٨٢ ولا نعيش فى سنة ١٨٩٩ ، ولا فى سنة ١٩١٤ ، ولا نعيش فى سنة ١٩٢٢ ، ولا فى سنة ١٩٣٦ ، وإنما نحن نعيش فى عام ١٩٤٧

إننا نطلب اليكم أن تقدّروا الموقف السياسى القائم الآن ، فلا تدعوا معاهدة أكل عليها الدهر وشرب تقف فى طريق قيامكم برسالتكم السامية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وليس لأى اعتبار قانونى أن يفسد عليكم جهودكم فى تدعيم السلم والأمن .
إن مصر ترجو أن تحيا حياتها كما تريد طليقة من تلك اليد الحديدية التى يبطش بها غزاة عتاة .

فمصر بوصفها دولة متساوية فى السيادة مع الدول الأخرى تريد أن تتمتع بمكانتها الحقيقية بها فى أسرة الأمم المتحدة .

مصر تختار الميثاق :

لقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ وكان ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن بين تلك المعاهدة وذلك الميثاق ، قد اخترنا الميثاق .

خطاب

حفرة صامب الدولة محمود فرهمى القراشى باشا
رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن
فى ٢٢ أغسطس سنة ١١٤٧

خطاب

مفكرة صائب الدونة محمود فرهمي التفراسي باشا
رئيس مجلس الوزراء ووفد مصر أمام مجلس الأمن
في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أودّ أولاً أن أعرب عن تقدير الحكومة المصرية لما أبداه بعض
حضرات أعضاء مجلس الأمن من العطف الخالص على آماني مصر الطبيعية
وعلى رغبتها في التحرر من آثار التبعية وحقها في التمتع بالسيادة
الكاملة .

إننا نكافح للتخلص من كل ما من شأنه أن يحدّ استقلالنا ويتعارض
ومبادئنا القومية . على أنه من سوء الحظ أن مكنت أحداث التاريخ
للغزاة توطيد أقدامهم في أراضينا . ولقد كان يحدونا الأمل على أن يخلصنا
مجلس الأمن من الأغلال التي قيدنا بها هذا التاريخ ، ولكنه يؤسفني أن
آمالنا لم تتحقق بعد .

ولا يسعني — بعد النقاش الذي دار يوم الأربعاء — إلا الشعور بأن
تمة عطفاً عميقاً في العالم أجمع على سعيينا الى تحرير أنفسنا .

المشروع البرازيلي :

لقد جهد ممثل البرازيل المحترم في أن يرسم لمجلس الأمن طريقاً يسلكه
في هذا الشأن . على أنه شرع يضع قيوداً لم يملها الميثاق أو مما عرض
عليكم في أثناء مناقشة هذه القضية . وكانت النتيجة أن مشروع القرار
الذي عرضه عليكم لا يجدى اطلاقاً .

والى لم أهتم إلى أى مبرر فى الميثاق يسوغ للمندوب المحترم أن يجعل لمجلس الأمن دور "الحكم". كما أننى لا أرى أنه كان على حق فى إصراره على معالجة المنازعات الدولية "بالأساليب القديمة".

فالقول بأن مجلس الأمن لا يستطيع التدخل "إلا بعد حبوط هذه الوسائل" هو أن تنكر على مجلس الأمن الدور الذى وكل إليه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من الميثاق.

ولم يأبه مندوب البرازيل المحترم بما على مجلس الأمن من واجب محتوم نحو معالجة أى نزاع "من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر" كما جاء بالميثاق نفسه.

وعلى الرغم من أن هذه العبارة قد تكررت المرة بعد المرة فى الميثاق ، فيبدو أنه حاول أن يجد بديلا لها وأراد أن يقصر اختصاص مجلس الأمن على النظر فى المنازعات التى قد تعدّ من الخطورة بحيث تنطوى على تهديد لا شك فيه للسلم.

ولست أومن بأن هذا التفسير للميثاق له ما ينهض به ، كما إنى لا أومن أيضا أن مجلس الأمن نفسه يؤدّ أن يقوم هذا التفسير.

إن تبعثكم الأولى هى حفظ السلم وليست قاصرة على إيجاد علاج يتسم بسمة البطولة . وليس فى وسعكم أن تقولوا أنكم لن تتحركوا حتى تنطلق الطائرات وحتى تزحف الدبابات .

وجود القوات البريطانية يثير الاستياء :

ولقد بينت لمجلس الأمن فى عدة مناسبات أن وجود القوات البريطانية فى أراضينا سيثير استياء لا بد واقع بين الشعب المصرى ؛ وأن هذا الاستياء قد يفسد على الحكومة المصرية أغراضها السلمية ، وأن مصادمات قد حدثت فى الأشهر الأخيرة أدت الى اراقة دماء وازهاق أرواح آدمية .

المشروع البرازيلي لا يبدد حقيقة الخطر :

إن حقيقة الخطر ، لسوء الحظ ، لا يبددها البيان الذي ألقى عليكم يوم الأربعاء الماضي من أن الموقف لا ينطوي على خطر محقق يهدد السلم الدولي .

واسمحوا لي أن أعزز بياناتي السابقة بإشارة وجيزة الى أمر صدر للقوات البريطانية في مصر منذ ثلاثة أشهر فقط أى في اليوم الخامس عشر من شهر مايو الماضي ، ويقضى هذا الأمر بأنه "حتى اذا لم يصرح ضابط حرس الحدود المصري بأن تمضي السيارات البريطانية في طريقها الى القاهرة فلها أن تمضي بدون اذنه ، فإذا استعمل القوة قوبل بمثلها وأن يرد عل اطلاق النار بالنار" .

وبديهي أن "البريجادير" الذي أصدر هذا الأمر لم يغب عنه ما يؤدي إليه من خطر محقق ، فهو قد تمثل حقيقة الواقع من أن مثل هذا الحادث بالذات قد يشعل النار في أرجاء مصر .

ومن ثم فإن الحكومة المصرية ترى أن النزاع ملح ينطوي على كل عوامل الخطورة والاستعجال التي يرى ممثل البرازيل أنها تتطلب إجراء عاديا . وأنه ليحزني أن يطلب إلى مجلس الأمن أن يتنحى عن البت فيما تقوم عليه هذه القضية من أوجه الحق .

المشروع البرازيلي تهرب من التبعة الأولى لمجلس

الأمن :

وأني أؤكد لكم تأكيداً جازماً ما تراه الحكومة المصرية من أن مشروع القرار المطروح أمامكم هو تهرب من التبعة الأولى الملقاة على عاتق مجلس الأمن . على أنني سأتناول بالتحليل أثر هذا المشروع في ضوء ما أكدته ممثل البرازيل من أنه قد قدم دون نظر الى أوجه الحق في هذه القضية ، أو الى الواجبات والتبعات التي فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على كلا الطرفين .

وانى لأعتقد أن الموافقة على مشروع القرار ستقوم دليلا على أن مجلس الأمن يرى أن استمرار هذا النزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

اختصاص مجلس الأمن :

لقد طرحت مصر على أنظاركم هذا النزاع طبقا للمادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق . وقد نظر المجلس فى هذا النزاع طبقا لهاتين المادتين . أن من شأنكم أن تفعلوا ذلك ، ومن شأنكم أن تدعوا الطرفين إلى تسوية ما بينهما من نزاع بالوسائل التى نصت عليها المادة ٣٣ ، ومن شأنكم أن توصوا باتخاذ الاجراءات والوسائل الملائمة لهذه التسوية أما بمقتضى المادة ٣٦ أو المادة ٣٧ . هذا كله من اختصاصكم دون غيركم . وهذا الاختصاص إنما ينطبق على المنازعات التى من شأن استمرارها أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

الأساس الذى يقوم عليه المشروع البرازيلى ينهار :

ولذلك فإنى أومن بأن لى الحق كل الحق فى أن أستخلص من ذلك أنكم ترون أن هذا النزاع من النوع الذى ذكرت ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأساس الذى قام عليه هذا المشروع ينهار .

وانى لأومن أيضا بأن الموافقة على هذا القرار معناها أن مجلس الأمن قد أجمع عن الحكم فى شرعية معاهدة سنة ١٩٣٦ أو فى تطبيقها مستقبلا ومعناها كذلك أن المجلس قد رفض رفضا باتا الدفع البريطانى باستبعاد المطالب المصرى ، وسيبقى النزاع مدرجا فى جدول أعمال مجلس الأمن ولكل من الطرفين الحق فى الرجوع إليه اذا اقتضى الأمر ذلك .

يقول مشروع القرار أن وسائل التسوية التى نصت عليها المادة ٣٣ من الميثاق لم تستنفد فى هذه القضية .

وأنى أرى أنه لا يمكن الاحتجاج بوجوب استنفاد كافة وسائل التسوية المنصوص عليها في هذه المادة . ذلك أن هذا النص لم يقض بها مجتمعة بل قضى بالأخذ بواحدة منها ، فهو لا يفرض اتباع سلسلة لانهاية لها من الإجراءات . فالطرف في النزاع لا يلتزم أولا التماس المفاوضة فإذا فشلت لجأ الى التحقيق ثم الوساطة ثم التوفيق ثم التحكيم ثم التسوية القضائية أو غيرها من الوسائل السلمية .

التعديل الصيني :

لقد أحطت بالتعديل الذى قدمه ممثل الصين المحترم ، وانى لأرحب بإشارته الى مسألة جلاء الجنود البريطانيين عن مصر . ومن المؤكد أن هذا الجلاء يمكن أن يتم بدون أية مفاوضات . وليس ثمة حاجة لمعاهدة لتقرير ذلك . وفى وسع البريطانيين أن يجلوا على الفور . وإذا هم أرادوا أن يضعوا حدا للتهديد القائم للسلم فليسوا فى حاجة الى أى توجيه أو إذن من مجلس الأمن للقيام بذلك .

التعديل البلجيكي :

أما فيما يختص بالتعديل الذى قدمه ممثل بلجيكا المحترم ، فقد لاحظت أن ما قاله لم يقصد به الإلزام بإحالة الأمر الى محكمة العدل الدولية ، وهو إنما يشير الى هذه المحكمة باعتبارها إحدى الوسائل التى تؤدي الى تسوية النزاع .

فبعد هذا الإيضاح لا يكون لهذا التعديل جدوى . فإن المادة ٣٣ تنص فيما تنص على التسوية القضائية .

فما الفائدة إذن فى أن يذكر فى القرار احتمال قيام نزاع حول شرعية معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ وعلى أى فرض فإن هذه المعاهدة قد أصابها الحوادث بالتفكك والانحلال ، فلم تعد تصلح أساسا لاستمرار العلاقات الودية .

المشروع البرازيلي لم يتعرض لمسألة السودان :

ولا يسعنى ، ياسيدى الرئيس ، إلا أن أبدي أسفى لأن مشروع القرار لم يشر أية إشارة خاصة إلى انتهاء النظام الادارى الحالى فى السودان على الرغم من أن ممثل الصين المحترم قد رأى أن رغبة الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بوحدة وادى النيل طبيعية جدا كما أن ممثلى بولندا والاتحاد السوفيتى المحترمين صرحا بأن مطالبتنا بجلاء الجيوش البريطانية فوراً تقوم على أساس سليم .

الخطر محقق بسلامة السودان :

وانى لأعتقد ، ياسيدى الرئيس ، أننى بينت أن ثمة خطراً محيقاً يهدد سلامة أراضى السودان نفسه ، وإذا كنا قد تبينا هذا الخطر من زمن مضى فانه لم يقم دليل واضح على نيات الانجليز فى هذا الشأن إلا فى أثناء الشهر الماضى ، وهذا الدليل قد عرض أمامكم بيد البريطانيين أنفسهم فى الصفحة ١٣ من نشرتهم عن "تقدم السودان" وهى النشرة التى طبعتها حكومة السودان .

عزم الحكومة المصرية بشأن السودان :

ولا يسعنى أمام هذا الخطر إلا أن أردد عزم الحكومة المصرية على أن تعمل أبداً لحماية السودان من تقطيع أوصاله ولتمكين اخواننا السودانين من إدارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت تاج مصر .

وإن تصريحات السودانين الباسلة لتعزز ما قلناه فى هذا السبيل .
لن نتخلى عن السودانين ، وسنعمل كل ما فى وسعنا لحمايتهم من عدوان استعمار أجنبي غريب ، ولن تركهم يفقدون شخصيتهم فى غمار أخلاط من الشعوب المغلوبة على أمرها .

وانى لأعود فأؤكد ماقلته اننا لن نقبل أية مساومة على مستقبل الشعب السودانى .

مصر تعمل على صيانة السلام :

يا سيدى الرئيس ، هل لى أن أذكركم أننا قد صنا السلام طوال تلك الشهور والسنين العضية مذ وضعت الحرب أوزارها ، وأنا سنبدل كل ما فى جهدنا فى سبيل المحافظة على السلام .

ولكن إذا وافق مجلس الأمن على مشروع القرار المعروض عليه فان قراره لن يساعدنا على بلوغ هذه الغاية .

اقترح استئناف المفاوضات المباشرة :

أما فيما يختص باقترح استئناف المفاوضات المباشرة ، فان بعض أعضاء مجلس الأمن قد علقوا عليه آمالا عذابا ، ولكنهم لم يحفلوا كثيرا بالسياسة الغشوم الملحة التى التزمها البريطانيون فى كل معاملاتهم مع مصر ، وأنا لا نسلم — ونحن نعيش فى منتصف القرن العشرين — بأن احتلال بريطانيا لبلادنا منذ خمسة وستين عاما ينحول لها مركزا أو امتيازاً خاصا فى الوقت الحاضر ، وما زالت شروور الاحتلال الأولى باقية ونحن نرفض الاعتراف بأى حق يدعيه البريطانيون ترتيبا على هذا الاحتلال .

وليس فى نيتنا بأية حال أن نسلم بشرعية اغتصاب الانجليز لبلادنا سنة ١٨٨٢ ، وإنى لا أعتقد أن مجلس الأمن يريد أن يدفعنا إلى هذا ، اللهم إلا إذا كنت قد أخطأت الحكم على الروح التى تسود هذا المجلس .

الاحتمالات التى تكتنف الموقف :

سيدى الرئيس ، لقد تحدثت بمثل هذه الحرية لأننى لا أريد أن أخفى عليكم ما يكتنف هذا الموقف من احتمالات نتعرض لها من جراء هذا الاقتراح المعروض عليكم . فهو لا يضمن نجاح المفاوضات المستأنفة ،

ذلك أن المناقشات التي دارت أمامكم قد أبانت أن البريطانيين يدأبون على معالجة مشاكلنا بأسلوب القرن التاسع عشر ، وهم يصرون على اتخاذ موقف يمكنهم من الضغط علينا لبلوغ أطماعهم ، كما أن القرار لا يزال الخطر القائم الذي يهدد السلم . وإذا وافقتم على هذا القرار فقد أجمعت عن معالجة وجوه الحق في هذا النزاع ، وقد يضطرننا ذلك الى أن نعيد عرضه عليكم . وستمضى الحكومة المصرية في طريقها وفقا لمبادئ الميثاق . وهي ما زالت تؤمن أن هذه المبادئ لا بد أن تسود .

خطاب

مفكرة صائب الدولة محمود فرهمي التقرائي باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

مفكرة صاحب الدولة محمود فرهمى التقرائى باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس

أدليت فى الأسبوع الماضى إلى مجلس الأمن بملاحظاتى على مشروع القرار الذى قدمه ممثل البرازيل المحترم وعلى التعديلات التى أدخلها ممثلا البلجيك والصين المحترمين ، ومنذ ذلك الحين قدم ممثل أستراليا المحترم تعديلا جديدا ، أستريحكم لحظة من وقتكم للتعلق عليه :

التعديل الأسترالى :

إن التعديل الأسترالى يشوه معالم المشروع البرازيلى الذى سبق أن أبيت اعتراضى عليه لأن مقتضى هذا التعديل استشارة السودانين أنفسهم فى المفاوضات المباشرة المقترحة استئنافاها والتى تتناول مستقبل السودان .

وأعتقد أننى قد أوضحت لمجلس الأمن موقف الحكومة المصرية من هذا الأمر ، فإنها تؤيد كل التأييد التشاور بين السودانين والمصريين . وقد قلت فى ١١ أغسطس : ” إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية . فلن نهدر على السودانين مستقبلهم ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل أن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون

على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية في لندن النائية . وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب ما يسوغ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاءهم المتبادل“ .

تقرير مستقبل السودان :

وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا فى إرادتهم — لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدى بالاحتلال البريطانى .

ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع ولن نبجته معها . وأنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارا فى الأعراب عن آرائهم فلانهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديموقراطية .

على مجلس الأمن أن يتعمق فى بحث أسباب النزاع :

لقد كانت الحكومة المصرية ترجو أن يتعمق مجلس الأمن فى بحث أسباب هذا النزاع بيد أن مشروع قرار البرازيل لم يكن يهدف لهذا . فقد ورد فى نص هذا المشروع عبارة ”دون الحكم على أسباب هذا النزاع“ وأنى أرى ألا محل فى مشروع قرار البرازيل للتعديل الاستراتيجى الذى تناول أسباب هذا النزاع بطريقة عرضية جزئية .

وشتان أن يتعمق مجلس الأمن فى معالجة أسباب هذا النزاع وهو ما أرحب به وبين أن يشير المجلس إشارة عابرة إلى وجه من أوجه النزاع فيضر القضية كلها .

إن تعديل أستراليا لا يتلاءم واقترح البرازيل . وأنى مصر على الاعتراضات التى وجهتها إلى مشروع قرار البرازيل . وأن هذه الاعتراضات لترداد شدة إذا ما ضمن مشروع ذلك القرار التعديل الاستراتيجى .

خطاب

مفكرة صاحب الدولة محمود فهمي القراشي باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧

خطاب

مفكرة صاحب البرقية محمود فرهمي التقراسي باشا

رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن

في يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدى الرئيس :

أصر ممثل المملكة المتحدة المحترم على محاولة جعل معاهدة سنة ١٩٣٦
في مقدمة الاعتبارات التى تقوم عليها هذه القضية متجاهلا طبيعة مجلس
الأمن ومتغاضيا عن رسالته العظمى لصيانة السلم .

بريطانيا تحاول إخفاء الأسباب الأساسية للنزاع :

وقد حاول أن يخفى الأسباب السياسية لهذا النزاع فى ضباب الجحج
القانونية ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك فطلب اليكم التنازل عن تبعكم
الأولى بالانحياز إلى وجهة النظر القانونية التى يستطيع رجل الشارع كما
يستطيع الخبير السياسى أن يرى أنها لا توفر حلا للمسائل التى عرضتها
مصر عليكم .

البريطانيون سوف يخرجون من مصر :

وإنى على يقين أن ليس ثمة شك يخامركم فيما يضمه المستقبل لمصر .
فأتم تعلمون كما أعلم ، أن البريطانيين سوف يخرجون من بلادى . وتعلمون
أنهم لابد مدركون يوما أن صالحهم يملى عليهم هذا الإجراء . وأنهم سيرون
فى النهاية أن خمسة وستين عاما من الفشل لا يمكن أن تطول إلى

غير نهاية . وأن ليس ثمة ما يفيدونه من التعلق بأهداب الآمال ، حيال شعور السخط العميق الذى أثاروه فى صدور أهل وادى النيل . ولكن الامتيازات التى استمتعوا بها طويلا تزيدهم إغراء . ومن العسير التسليم بالهزيمة الأدبية . ولا يتحرك الغزاة الاستعماريون طواعية واختيارا إلا بعد فوات الأوان . وإن صحائف التاريخ لتعج بالمآسى التى تحملها الجنس الإنسانى من جراء ذلك . ولن تجد وثيقة قانونية توقف سير التاريخ ومجراه .

معاهدة ١٩٣٦ فقدت حيويتها :

لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوتها وحيويتها . فقد أخرستها الحوادث ولم يعد صداها إلا كصدى الأشباح ، وظلت حتى اليوم على أنها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها . ولم يبق فيها اليوم إلا ما يهدد السلام .

لقد اتخذت الحكومة المصرية موقفا حازما إزاء هذه الحقائق الثابتة . ولقد تبينت فى مجلس الأمن ميلا إلى عدم تجاهلها ، على أننا قد ذهبنا إلى أبعد من ذلك ، فقد أدلينا إليكم بالأسباب والأسانيد التى تثبت أن المعاهدة قد أصبحت غير معمول بها . لقد نفذت بعض أحكامها على أن البعض الآخر أصبح غير قابل للتنفيذ . والضمانات التى كانت ضرورية لحماية بلد ضعيف اضطر راغما على أن يتعامل مع مارد جبار قد ذهبت بددا .

فالمادتان ١٥ و ١٦ من المعاهدة الخاصتان بتسوية المنازعات نصتا على أن تكون بعض الإجراءات إجبارية خولتا هيئة دولية كبرى اختصاصا حتميا يمكن لمصر أن تلجأ إليه بمنفرد إرادتها .

لقد اختفت اليوم هذه الإجراءات بتبخر هذه الهيئة الدولية التى كانت تستند إليها .

ونصت المادة ٨ من المعاهدة على طريقة إلزامية لتحديد مدة الاحتلال البريطاني . بيد أن الحوادث جعلت من المستحيل الرجوع إلى هذه الطريقة .

ينبغي عند النظر في أية وثيقة دولية أن ينظر إليها في مجموعها . فانها عبارة عن اتفاق بين طرفين يتزل فيه كل طرف عن بعض من جانبه للحصول على بعض من الجانب الآخر . ولذلك فان حرق أى جزء جوهري منه يمس الاتفاق كله في مجموعه . فكيف يسوغ لأى انسان — بعد حوادث الإحدى عشرة سنة الماضية وبعد انهيار الضمانات الجوهريّة لمصر — أن يقول إن معاهدة ١٩٣٦ لم تزل تنبض بالحياة . لقد وقف دم الحياة فيها عن الجريان .

أضف إلى ذلك يا سيدى الرئيس أن معاهدة ١٩٣٦ تنص على تحالف أبدي وعلى علاقة غير متكافئة وغير طبيعية تخضع مصر لأطماع بريطانيا ورغباتها . وتسعى بريطانيا لإبقاء هذه العلاقة أبدا بعد أن اعترف العالم أجمع بحق مصر في المساواة والسيادة وبعد أن التزمت مصر بمقتضى الميثاق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن قمع العدوان في أى مكان ومن أى إنسان .

وإنى أفهم لماذا يتجنب ممثل المملكة المتحدة المحترم أن يتناول بالذات هذه النقط الحساسة في معاهدة ١٩٣٦ فانه لا ينبغي له تناولها وإنه لا يستطيع أن يجد ردا مقنعا لما قدمته من حجج . بيد أنه ما يزال يردد القول بأنه إذا قامت معاهدة فانها تظل قائمة حتى تحكم سلطة مختصة بعدم شرعيتها .

وأرجو أن تسمحوا لى بأن أدفع هذا القول بسرد بعض شواهد التاريخ . ويقىنى أن أعضاء مجلس الأمن تحضرهم هذه الشواهد ولكنى على يقين من أنكم لا تودون أن أمضى مع سير ألكسندر كادوجان في هذا الجدل .

مجلس الأمن ليس بمحكمة :

فأنتم لستم بقضاة ومجلس الأمن ليس بمحكمة . وهو لا يتحرك في النطاق الضيق للحجج القانونية المتناقضة . إن السلم هو موضع اهتمامه وتنمية العلاقات الودية التي تؤدي الى السلم قبلته ومحط أنظاره . والحقائق السياسية هي شغله الشاغل .

ولذلك فاني على يقين ياسيدى الرئيس أن مجلس الأمن لن يود أن يحى معاهدة ميتة لا يمكن أن تقوم أساسا للعلاقات الودية بين طرفي النزاع القائم . أود أن أقول كلمة أخرى عن التهديد للسلم ، وهو التهديد الذي حمل الحكومة المصرية على عرض هذا النزاع عليكم .

الدليل على تهديد السلم :

لقد ذكر ممثل أستراليا المحترم أنه لم يصل الى سمعه دليل على تهديد السلم فماذا يريد دليلا على ذلك ؟ هل يريدنى أن أتلو عليه أسماء من راحوا ضحية لوجود القوات البريطانية في أرضنا . أو لم يرضه أنى قلت إن الحكومة المصرية لم تأت الى هنا لتلوح بالحسام . وهبنى قلت عكس ما قلت ، إذن لوجد الدليل الذى يبحث عنه ولكنى لا أتيح له ما يريد . إن مصر قد اختارت أن تلتزم الميثاق ولست أعتقد أن مجلس الأمن يود أن يعاقب بلادى لاتخاذها هذا القرار . إنى لم ألفظ بأى تهديد ، بل أشرت الى الأمر الذى صدر الى القوات البريطانية في ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ وهو يفصح بأجل بيان عن أن القواد البريطانيين تكهنوا بقرب وقوع المصادمات بينهم وبين الشعب المصرى .

ليست مصر هي التى تهدد السلم :

إنى واثق أن مجلس الأمن قد اقتنع الآن بأن مصر ليست هي التى تهدد السلم وإنما هي بريطانيا نفسها ، بل لعل بريطانيا تود أن تقول بأن غزوها لمصر ليس هو الذى يهدد السلم وإنما مقاومتنا نحن لهذا الغزو هي التى

تهديده . لقد سمعنا مثل هذا الدفع أثناء الحرب حين نسب النازيون تبعة تدمير وارسو وروتterdam إلى ذينك البلدين لأنهما قاوما الغزو النازى . وهذا الدفع هو مجرد رواية أخرى لخرافة أيسوب القديمة عن الذئب والحمل .

النزاع يتطلب الفصل فورا :

ويشير الميثاق إلى أوجه النزاع التى من شأن استمرارها تهديد السلم والأمن الدوليين . وهذه المنازعات تتطلب الفصل فيها ، لا إقامة الدليل على وقوع صدام فى الماضى أو مجرد الحدس والتخمين بما قد يقع فى المستقبل . إنها تتطلب تقديرا دقيقا سليما للظروف التى تكتنف النزاع القائم وهو ما لم يحاول مجلس الأمن القيام به حتى الآن ، على أن مثل هذا التقدير للظروف ومثل هذا الفصل فى الموضوع يدخل فى نطاق تصرفكم فسواء أوصيتم أو دعوتكم الطرفين إلى أية تسوية فإن قبولكم الاختصاص بذلك يعنى أن ثمة نزاعا من النوع الذى تشير إليه المادة ٣٣ من الميثاق .

أمل مصر :

وإنى أود بوصفى ممثل دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوا فى مجلس الأمن عاما من الزمان أن أعرب عن أمل فى أن لا يضع مجلس الأمن نفسه فى موقف الحرج بأن يقرر أن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم ثم لا يتخذ خطوة إيجابية إنشائية للأخذ بناصر مصر التى تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية .

لقد هال سير ألكسندر كادوجان تأييد ممثل سوريا المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهيبة مجلس الأمن ، كأنما يرى أن هيبة المجلس تتوقف على تأييده للامتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطانى .

والانى بوصفى ممثل دولة صغيرة أود أن أعزز هية مجلس الأمن . أود أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك وبأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية أن تحترم مبدأ مساواتها لها فى السيادة .

وبأن أطلب إليكم أن تخلصوا مصر من آثار وجود القوات البريطانية فى أراضينا وأن تهيئوا لنا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق .
